وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالب:
– بوراس محي الدين

تحت إشراف الاستاذة:
– لعور سطايحي إلهام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
لعور سطايحي إلهام	أستاذ محاظر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

الاهداء:

الى معنى الحب والحنان والسند إلى من غمرتني بحنانها الى اغلى الحبايب جدتي

عائشة

الى سندي ودراعي الى من أحمل اسمه بكل إفتخار وكان خير مرشد لي الدي طالما شجعني ومزال يشجعني ولم يبخل عليا شيئ الى سندي في الدنيا ، ابي الغالي

(عز الدين)

الى رمز الوفاء ونبع الحنان الى التي امدتني بالحب والعطاء إلي التي سهرت تناجي الله في ظلمات الليالي من اجل توفيقي ونجاحي **أمي** الغالية.

الى اختي الغالية التي كانت سندا لي واخي الصغير **وائل**.

الى كل اعمامي وعماتي واخوال.

الى رفيق دربي وصديق الطفولة عامر

الى صديقي الغالي الدي ساندني في دراستي محمد واخوه العزيز جمال

الي كل من ساندني من قريب وبعيد أهدي ثمرة جهدي وعملي.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله العلي القدير على جميع نعم

أن الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وحده لا شريك له ،خلق العباد وهيئ الاسباب.

يمهد كل سبيل وييسر كل عسير "اللهم لك الحمد حتى ترضى ،ولك الحمد اذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

ولك الحمد على كل حال وفي كل حين، "اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على أعظم استاد في الحياة وسيد العلماء محمد صلى الله عليه و سلم"

نحن في هدا المقام اتقدم بشكري وتقديري وعرفاني الي الاستادة المشرفة.

الأستاذة : لعور سطايحي إلهام.

لم تبخل علي بإرشاداتها ونصائحها وكدا صبرها وسعة صدرها.

و خصوصا الأستاذ الدكتور : نورالدين بوالكور.

اتقدم باسمى معاني التقدير للأساتدة اعضاء لجنة المناقشة الدين وافقوا على مناقشة عملي.

كما اتقدم بجزيل الشكر لكل الدين ساهموا في هدا العمل من قريب وبعيد، اشكر الجميع وكل من كان له دور في إنجاز عملي المتواضع.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، وتقييم حالة الشمول المالي في الجزائر من خلال تحليل مؤشراته الرئيسية وتم التركيز ايضا على تحديات الشمول المالي وتوضيح أثر التكنولوجيا المالية على تعزيزه كوسيلة هامة لتحقيق الاستقرار المالي، وخلصت الدراسة الى انه على الرغم من المبادرات التي قامت بها الحكومة الجزائرية الا ان هنالك مساحة للتحسين مقارنة بالمعايير العالمية والدول العربية والخليجية، وتواجه الجزائر تحديات وصعوبات عده تتطلب إعتماد استراتيجية فعالة لدعم الشمول المالي

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ،الاستقرار المالي, الجزائر

Abstract:

This study aimed to clarify the role of financial inclusion in achieving financial stability in Algeria, and assess the state of financial inclusion in Algeria by analyzing its main indicators, and the focus was also on the challenges of financial inclusion and clarifying the impact of financial technology on enhancing it as an important means to achieve financial stability, and the study concluded that despite the initiatives undertaken by the Algerian government, there is room for improvement compared to global standards and Arab and Gulf countries, and Algeria faces several challenges and difficulties that require the adoption of a strategy Effective to support financial inclusion

Keywords: Financial inclusion, Financial stability, Algeria

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	/
الشكر	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
فهرس الاشكال	/
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : أساسيات حول الشمول المالي و الاستقرار المالي	
تمهيد	5
المبحث الاول: الاطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي	39-6
المطلب الاول: ماهية الشمول المالي	18-6
الفرع الاول: نشأة وتعريف شمول المالي	8-6
الفرع الثاني: اهداف واهمية الشمول المالي	11-8
الفرع الثالث: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي	14-11
الفرع الرابع: التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي	16-14
الفرع الخامس: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي	18-16
مطلب الثاني :ماهية الاستقرار المالي	26-18
الفرع الاول: مفهوم الاستقرار المالي	20-18
الفرع الثاني: اهداف واهمية الاستقرار المالي	22-20
الفرع الثالث: اجراءات تحقيق الاستقرار المالي	24-22
الفرع الرابع: محددات الاستقرار المالي	25-24
الفرع الخامس :تحديات الاستقرار المالي	26-25
المبحث الثاني : رهان الشمول المالي كألية لتحقيق الاستقرار المالي	39-26
المطلب الاول : التفاعل بين الشمول المالي والاستقرار المالي	29-27
الفرع الاول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي	29-27
الفرع الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي	29

المطلب الثاني : اهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي	30-31
الفرع الاول: مدى انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي	30-31
الفرع الثاني: اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي	31
المبحث الثالث :الدراسات السابقة والقيمة المضافة	31-36
المطلب الاول :الدراسات السابقة العربية	32-34
المطلب الثاني :الدراسات الاجنبية	34-36
مطلب الثالث :مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية والقيمة المضافة	36-38
الفرع الاول: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	36-38
الفرع الثاني : القيمة المضافة	38
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر	
تمهيد	41
المبحث الاول: واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر	42-59
مطلب الاول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	42-51
الفرع الاول: مؤشر حيازة حساب في البنوك او المؤسسات المالية	42-44
الفرع الثاني: مؤشر انتشار اجهزة الصراف الالي	44-45
الفرع الثالث: مؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقة الدفع الالكتروني	45-47
الفرع الرابع: مؤشر الادخار من النظام المصرفي	47-48
الفرع الخامس: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية	48-49
الفرع السادس: مؤشر الكثافة المصرفية	50-51
المطلب الثاني: وضعية الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالوطن العربي	51-56
الفرع الاول: وضعية الشمول المالي في الجزائر	51-52
الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية	52-56
المطلب الثالث تقييم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الجزائري	56-59
الفرع الاول : نموذج ألتمان z-score لقياس الاستقرار المالي في المصارف	57-58
الفرع الثاني : قياس Z-Score للقطاع المصرفي	58-59
المبحث الثاني : الركائز الاساسي لتعزيز مستويات الشمول المالي الداعمة للاستقرار المالي في الجزائر	60-69
المطلب الاول : معيقات وتحديات الشمول المالي في الجزائر	60-62

الفرع الأول: معيقات تنمية الشمول المالي في الجزائر	60-61
الفرع الثاني : تحديات الشمول المالي في الجزائر	61-62
المطلب الثاني: الاستراتيجيات المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر	62-69
الفرع الاول: الاجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي	62-65
الفرع الثاني :السياسات النقدية لبنك الجزائر الداعمة لتعزيز الشمول المالي	65-66
الفرع الثالث : مقترحات لترقية الشمول المالي في الجزائر	67-69
خلاصة الفصل الثاني	70
الخاتمة	72-74
قائمة المراجع	76-81
الملاحق	83-87

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات قياس الشمول المالي	14
02	تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي(ايجابيا وسلبيا)	31
03	مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	36-38
04	تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك او المؤسسات المالية في الجزائر	43
05	أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ	45
06	توزيع معاملات الدفع عبر الانترنت حسب القطاع خلال الفترة(2016-2023)	46
07	الادخار من المصارف في الجزائر (% من البالغين)	47
08	تطور حجم القروض و نسب توزيعها	49
09	الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	50
10	عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني 2011-2021	50
11	الشمول المالي في الدول العربية – ملكية حسابات % من البالغين سن 15 عام	52
12	الشمول المالي في الدول العربية % من البالغين فوق سن 15 عام (ذكور و اناث)	54
13	قيمة Z-Score المصارف الجزائرية للفترة (2009-2021)	59

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اجراءات تحقيق الاستقرار المالي	23
02	: تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك او المؤسسات المالية في الجزائر	43
03	أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ	45
04	التمثيل البياني للسكان البالغين +15 سنة نسبة الادخار من النظام المصرفي	48
05	الشمول المالي في الدول العربية – ملكية حسابات كنسبة من البالغين سن 15 عام	53
06	الشمول المالي في الدول العربية ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عام ذكور	55
07	الشمول المالي في الدول العربية ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عام اناث	55

المقدمة

المقدمة

الشمول المالي من المواضيع الاكثر أهمية وانتشارا في الاونة الاخيرة خصوصا بعد الازمة العالمية الاخيرة وما خلفته من اضرار اثبتت ضرورة مجابهة المخاطر المالية والحفاظ على الاستقرار المالي، ومع بداية العقد الاول من القرن الحالي عملت الحكومات وخاصة البنوك المركزية في كافة انحاء العالم على اعطاء الشمول المالي أهمية كبيرة وضرورة العمل على تحقيقه ورسم استراتيجيات وبرامج لتعزيز وصول مختلف افراد المجتمع الى الخدمات المالية خاصه الفئة المهمشة والانتفاع بها بشكل جيد، بالاضافة الى وضع خطط من قبل الهيئات والشركات خاصة في الدول النامية والتي تعمل على القضاء على الفقر وتنمية وتعزيز الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والذي يكون كفيلا بتعزيز الشمول المالي لا سيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي. اد يعتبر توفير وتلبية إحتياجات الافراد والمؤسسات للمنتجات المالية بتكلفة ملائمة مع سهولة الحصول عليها من أبرز الخطوات والركائز الداعمة التي يقوم عليها الشمول المالي والتي تعتبر احد الانشطة الفعالة التي تتمتع بأهمية كبيرة لما لها من قدرة على جدب أكبر عدد من العملاء الى القطاع المالي الرسمي.

إن الشمول المالي يهدف الى معرفة كيفية الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها من قبل مختلف افراد المجتمع عن طريق القنوات الرسمية المعمول بها، كخدمات التأمين والدفع والتحويل تقليلا لضرر لجوء بعض الافراد الى القنوات الغير الرسمية التي تكون مرتفعة الاسعار وخالية من المتابعة والرقابة والذي يؤدي الى وقوع اضرار لهؤلاء الافراد من خلال سوء الخدمات المقدمة لهم سواء مالية او مصرفية، تهدف جهود تعزيز درجة الخدمات المالية والمصرفية في المجتمع الجزائري الى تلبية احتياجات الفئات المختلفة من الناحية المالية وتوفير فرص لهم للوصول الشامل الى النظم المالية الرسمية، يساهم ذلك في دمج هذه الفئات في النشاط الاقتصادي وتمكينهم ماليا ،على الرغم من التطور الكبير في قطاع الخدمات المالية والاعتماد على التكنولوجيا والرقمنة يجد العديد من البالغين حول العالم بما في ذلك الجزائر صعوبة في الوصول الى هذه الخدمات ويحرمون منها خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة ويكونون مستبعدين منها.

وفي سياق الكلام، يحاول بنك الجزائر وضع وتبني استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي والتي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال اعتماد آليات لتجاوز المعوقات والتحديات المؤدية الى عزوف الافراد عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

1. إشكالية الدراسة:

من العرض السابق يمكننا طرح الاشكالية التالية حول دراستنا كما يلي:

- ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟

2. الاسئلة الفرعية:

وللإجابة على اشكاليتنا يمكن صياغة الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي؟

- هل يساعد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي؟
- هل استطاعت الجزائر تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجياتها؟

3. فرضيات الدراسة:

بناء على الاسئلة المطروحة اعلاه تقوم الدراسة على اختبار صحة الفرضيات التالية:

- الفرضية الاولى: وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛
- الفرضية الثانية: يساعد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق رفع وتفعيل سياسة الشمول المالي وخفض وتقليص مستوى الاستبعاد المالي مما ينعكس على تعزيز الاستقرار المالي للنظام الاقتصادي.
- الفرضية الثالثة: غياب الاستراتيجية و التخطيط على المدى المتوسط والبعيد لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

4. مبررات اختيار الموضوع:

ان اختيار موضوع البحث له اسباب موضوعية واخرى ذاتية منها:

- الموضوع يصب في مجال تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي.
- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يفيد تطور الاقتصاد وكذلك بالاخص الجانب الاجتماعي والتنمية المستدامة؛
- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع والعمل على التوسع فيها.

5. اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى:

- بيان مفهوم الشمول المالي والاستقرار المالي واهميتهما واهدافهما؛
- تشخيص واقع ودور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر وإبراز العلاقة بينهما؛
- التطرق الي سياسات واليات تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر؛
- دراسة وتحليل مؤشرات المالي في الجزائر.

اهمية الدراسة:

تبرز من خلال الدور الكبير الدي اصبح يؤديه الشمول المالي كرهان لتحقيق الاستقرار من خلال مدى تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي والتفاعل بينهما.

كذلك تبرز اهمية الدراسة من خلال الاهتمام المتزايد التي اصبح يحظى بها الشمول من قبل السلطات الاشرافية في مختلف الدول النامية والمتقدمة وفي الجزائر من قبل بنك الجزائر نظرا للاثر الايجابي للشمول المالي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

6. حدود الدراسة:

الاطار المكاني: تناولنا الدراسة تحت عنوان : تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

ويرجع سبب اختيارنا للمكان اساسا الى انتمائنا للدولة الجزائرية.

الاطار الزمني : حدود فترة الدراسة :من (2011- 2021)

7. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من المسح المكتبي والشبكي للعديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. للتعرف على الاطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي والعلاقة المترابطة بينهما. اضافة الى الاعتماد على ابعاد ومؤشرات الشمول المالي لدراسة واقعها في الجزائر واجراء تحليل لها ومدى دورها في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

8. هيكل الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى فصلين:

الفصل الاول وكان تحت عنوان: اساسيات حول الشمول المالي والاستقرار المالي، وتضمن هذا الفصل مبحثين: تطرقنا في المبحث الاول الى: اساسيات حول المالي و الاستقرار المالي، اما في المبحث الثاني الى: رهان الشمول المالي كألية لتحقيق الاستقرار المالي.

اما الفصل الثاني وكان تحت عنوان: دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. تضمن هذا الفصل مبحثين : المبحث الاول: واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، اما المبحث الثاني كان تحت عنوان: الركائز الاساسي لتعزيز مستويات الشمول المالي الداعمة للاستقرار المالي في الجزائر.

الفصل الأول : أساسيات حول الشمول المالي و الاستقرار المالي

تمهيد

الشمول المالي له دور كبير ومحوري في تحقيق النمو الاقتصادي لأنه يعمل على جذب الاموال المدخرة واستغلالها في المشاريع الاستثمارية المختلفة حيث تبين إن التقدم فيه يعزز من الاستقرار المالي والكفاءة المالية

العديد من الدول عملت على ادراج الشمول المالي كهدف من اهداف استراتيجيتها القومية وشكلت هذه التطورات تحديات كبيره للجهات الرقابية تمثلت في النظر في كيفيه المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي مع الهدف المتعارف عليه الاخر وهو الاستقرار المالي اذ اصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الاهمية في سياق وضع السياسات الاقتصادية واصبحت العديد من البنوك والمؤسسات تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطاتها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق بشكل مفصل على الشغل المالي والاستقرار المالي.

لأجل هذا قسمنا العمل في هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- المبحث الاول: الاطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي؛
- المبحث الثاني :رهان الشمول المالي كالية لتحقيق الاستقرار المالي؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الاول: الاطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي

الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي اصبحت ذات أهمية كبيرة ولاقت اهتمام الباحثين لما يلعبه الشمول المالي من دور كبير في تحسين الظروف المعيشية للأفراد خاصة الفئة المهمشة والعمل على تنمية الاقتصاد كذلك الاستقرار المالي زاد الاهتمام به وكيفية المحافظة عليه خاصة بعد الاضطرابات في النظام المالي والازمات الكبيرة التي شهدها العالم حاله دون الاستقرار المالي لهذا في بحثنا هذا سوف نتطرق الى اساسيات كل من الشمول المالي والاستقرار المالي

المطلب الاول: ماهية الشمول المالي

الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي يهتم بها معظم الباحثين الاقتصاديين كقيمة كبيرة لدوره في الرفع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد خاصة والنهوض بالاقتصاد وتنميته لذلك في هذا المطلب سوف نتطرق الى ذكر اساسياته

الفرع الاول: نشأة وتعريف شمول المالي

نشأة الشمول مالي يمكن تتبعها الى الاهتمام المتزايد بضرورة توفير الخدمات المالية لجميع الافراد في العالم بغض النظر عن موقعهم الجغرافي ووضعهم الاجتماعي في السابق كانت الخدمات تتاح للافراد دوي الدخل المرتفع في حين كانت الفئات الاكثر فقرا تعاني من صعوبة في الوصول الى هذه الخدمات واصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا لذلك اصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا في السياسات المالية والاقتصادية في العديد من البلدان.

اولا: نشأة الشمول المالي :

يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904 ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحليين مما تتطلب ظهور نظام مالي شامل ، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية ، واكتسب مفهوم الدمج المالي زخماً في محاولة للتركيز على المناطق الريفية، ومن ثم قام بنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع في عام 1965 وبعد ذلك تم تأميم 14 بنكًا تجاريا رئيسيا في أنحاء الهند خلال عام ١٩٦٩ وتم تقديم مخططات للبنوك الرائدة، وقد ساعد هذا إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.[1]

ظهر مفهوم الشمول مالي (عكس الاستبعاد او الاقصاء المالي) لأول مره عام 1993 في دراسة ليثون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها اثر اغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان

[1] نهلة أبو العز، **اثر تطبيق تكنولوجيا الرقمية المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد10، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر، افريل 2021، ص346.

المنطقة للخدمات المصرفية وفي تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في في الوصول الى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية

وازداد الاهتمام بالشمول المالي في اعتاب الازمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل الصحيح[1].

في عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالية اول مره بشكل اوسع لوصف محددات وصول الافراد على الخدمات المالية المتوفرة وتجدر الاشارة هنا الى ظروف التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى اقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وايجاد السبل الكفيلة بالتغلب على اسباب وعوامل اقصاء ولا يهتم بمن اختاروا اقصاء انفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية[2].

في 2013 اطلقت مجموعه البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من ارواح الابتكار من خلال تقييم الخدمات المالية مع تركيز اضافيه على انظمه الدفع ومدفوعة التجزئة كما اطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعات الاستشارية مساعده الفقراء ومؤسسه التمويل الدولية اي اف سي برنامج شامل على تحقيق الشمول المالي[3].

ثانيا: تعريف الشمول مالي:

الشمول المالي هو بالأساس جزء من توجهات المنظمات التنموية العالمية والمنظمات المالية كما له من اهمية في دعم استقرار النظام الاقتصادي العالمي ومن هنا نجد انه يتم تعريف الشمول المالي على انه اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع خاصه تلك الفئات محدودة الدخل ويتم قياس الشمول المالي في اي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات ماليه وجوده تلك الخدمات واتاحتها لكافة طبقات المجتمع.

---

[1] فصيل بشير ضيف، **واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، مجلد6، عدد1، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية و علوم إدارة الأعمال و تطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر) 2020ص474.

[2] مفتاح غزال ، مراد بركات، **الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد3، العدد1، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2020، ص47.

[3] عزاوي أسامة ، رفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الإستقرار المالي**، دراسة حالة دول العالم العربي، مجلة العلوم التجارية والتسير، المجلد17، العدد01، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص ص 107-108.

الشمول المالي هو اتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات ام افراد (جانب العرض) ومن ثم العمل على تمكين فئة المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب) وذلك من خلال تقديم تلك الخدمات المالية بجودة مناسبة واسعار معقولة عن طريق القنوات الرسمية[1].

الشمول المالي ان يتاح لكل فرد من افراد المجتمع امكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبيها احتياجاته بسهولة ويسر واسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة من بين هذه الخدمات المالية مثلا : خدمات فتح الحسابات والادخار والاقراض والتامين وبالتالي يركز الشمول المالي على ازالة العقبات التي قد تمنع الافراد من الحصول على الخدمات المالية[2].

الشمول المالي عرفته المنظمة الدولية(oced) وشبكة التثقيف المالي (INFE)على انه العملية التي يتم فيها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين بالشكل الكاف وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفه[3].

الشمول المالي هو الحالة التي تعكس قدرة الافراد والشركات بما في ذلك اولئك الذين لديهم دخل منخفض على الوصول الى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تقدم من مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات بأسعار معقولة و بطريقة مريحة تحافظ على كرامه العملاء[4].

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف يتبلور لنا تعريف الشمول المالي على انه :ضمان انتشار الخدمات المالية والمصرفية على اكبر شرائح في المجتمع ووضع خطة إستراتيجية بعيدة الامد للعمل على توصيل الخدمات المالية والمصرفية باسعار معقولة لكافه افراد المجتمع خاصه لدوي الدخل المحدود.

الفرع الثاني: اهداف واهمية الشمول المالي

اصبح الشمول المالي هدف من اهداف صانعي السياسات و الهيئات التنظيمية ووكالات التنمية لما فيه من اهمية كبيرة على مستوى العالم. مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل مما يؤدي الى رفع مستوى أفراد المجتمع.

---

[1] شريف حسام مختار القاضي، **الإئتمان المصرفي(الطريق إلى الشمول المالي)**، دار زيرو_وان_للنشر و التوزيع، مصر، 2021، ص88.

[2] حنان الطيب، **الشمول المالي موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي**، صندوق النقد العربي، العدد1، أبوظبي الإمارات، 2020، ص5.

[3] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر : الواقع، المعيقات و الحلول**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد97، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2020، ص121.

[4] Masmoudi karima , sonia chetouane, **the impact of financial inclusion on algerian bank's**, Namaa for economic and trade journal, vol6, N°2 , laboratory of organizational economics and sustainable, university of jijel, algeria, , december 2022,P374.

اولا اهداف الشمول المالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين باهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- السعي لتحقيق الشموع المالي بطريقه مدروسة ومن ثم زيادة الادراك والفهم الافضل خلال النظر الى جميع الروابط واخذها بعين الاعتبار[1]؛
- الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج اطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الاسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية؛
- تقليل استخدام العملات الورقية والنقدية في مقابل الاتجاه للتعامل المالي الرسمي من خلال المصادر المصرفية والقانونية والتي تتمثل في الكثير من المصادر كالبنوك والهيئات المصرفية المعتمدة وشركات الهاتف النقال وايضا الجمعيات الاهلية التي تعمل بالتمويل حيث يمكن ان تتعامل جميع هذه الجهات مع البنك المركزي في اطلاق العديد من الخدمات المصرفية التي تساعد في تطبيق مبادرة الشمول المالي[2]؛

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(البنك الدولي) ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل ودلك لتحقيق اهداف الشموع المالي والتي هي كالتالي:

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي[3].

ثانيا: اهمية الشمول المالي:

يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من اجل التقاعد او حالات الطوارئ المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الايجار فقد ابرزت العديد من الدراسات ان الشمول المالي يمكن ان يحسن الدخل ويزيد من المدخرات وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحة والتعليم والطعام وتنمنية اعمالهم.

يلعب الشمول المالي دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي حيث ان اعتماد الاسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة

---

[1] وليد فرجاني ، مكيد علي، **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدية الجزائر، المنعقد يوم28سبتمبر 2019، ص7.

[2] صادق راشد الشمري، **الشمول المالي و الميزة التنافسية(تجارب محلية و دولية)**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية. عمان، الأردن، 2020، ص ص 34-35.

[3] كركار مليكة، **الشمول المالي:هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، مجلد10، عدد3، جامعة علي لونيسي_البليدة2 الجزائر، 2019، ص ص 365-364.

في فترات الضغط غير انه في المقابل توسع البنك في القروض يجب ان يتعزز برقابة مصرفية فعالة من اجل تدعيم الاستقرار في القطاع

الشمول المالي يؤدي الى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية ويزيد من فعالية السياسات الحكومية وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة اسواق السلع والخدمات[1].

زاد الاهتمام الدولي بتحسين نسبة الشمول المالي ما بعد الازمة الاقتصادية التي حصلت عام 2007 وما ينجم عنها من ازمات مالية ومصرفية واجتماعية اضافة الى تاثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي لتلك البلدان وابرزها ارتفاع نسبة البطالة بسبب انهيار الكثير من المؤسسات الانتاجية والمصرفية وشركات التأمين.

اثبت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالية الاستقرار المالي من خلال:

- اتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛
- الشمول المالي يهتم بشرائح كبيرة خصوصا الفئة المهمشة التي لا أحد منتجات مادية تناسب احتياجاتها مثل محدودي الدخل وخاصة المراة واصحاب المشاريع الصغيرة. الشمول المالي يضمن ان كل هذه الفئات تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وهذا يؤدي لارتفاع مستوى المعيشة وبالتالي خفض معادلات الفقر وتحقيق النمور الاقتصادي للافراد والدولة[2]؛
- تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم ذلك ان تحسين قدرة الافراد على استخدام النظام المالي سيعزز قدرتهم على بدأ عملهم الخاصة كذلك الاستثمار في التعليم بالإضافة الى تحسين قدتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالمتغيرات المالية؛
- الشمول المالي يؤدي الى تعزيز استقرار النظام المالي اذ ان زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم في تعزيز استقرار النظام المالي وذلك يؤدي الى التوزيع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيما بينها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات[3]؛
- يساهم الشمول المالي في تحسين الثقافة المالية للافراد دوي الحالة الاجتماعية الضعيفة والمحتاجين من خلال تقديم النصائح المالية والتخفيف من الاعتماد على التمويل غير الموثوق به والمكلف؛
- يشجع الشمول المالي على الابتكار في تقديم المنتجات بطريقة فعالة من حيث التكلفة عن طريق استخدام التكنولوجيا؛

---

[1] محمد طرشي و آخران، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، مجلد1، عدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص122.

[2] وليد عيدي عبد النبي ، سماي علي، **واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول بعنوان تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التيسير، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المنعقد يومي 5و6ديسمبر 2018، ص4.

[3] معمري نارجس ، أوكيل حميدة، **الشمول المالي في الجزائر :واقع و تحديات**، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية و الاقتصادية و المالية، المجلد1، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ، ديسمبر2019، ص35.

- يعزز الشمول المالي المنافسة ويساعد على توفير حوافز سوقية لتوفير الوصول المالي المستدام[1].

الفرع الثالث: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

يجب التركيز على ابعاد مؤشرات الشمول المالي لانها تهتم بدراسة وتحليل الوضع السياسي للأفراد والجماعات في المجتمع ومدى توفر فرص الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية للجميع.

أولا: ابعاد الشمول المالي:

قام تحالف الشمول المالي alliance of Financial inclusion (AFI) بأعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي Financial inclusion data working group (FIDWG) والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الابعاد لقياس الشمول المالي حيث انه تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حيث يكون مرنة للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما:

امكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية. من جهة اخرى ادركت الشركة العالمية من اجل الشمول المالي(GPFI) inclusion Global partnership Financial ان الشمول المالي هو العنصر رئيسي للتمكين من مكافحة الفقر وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي الى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من اجل تحقيق اهداف الشمول المالي ومن ثم الخروج ببيانات موثوقة حول ابعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق اعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI)في مؤتمر لوس كابوس الذي عقد في 2012 على تقديم توصية تشمل مؤشرات رئيسية للشمول المالي

وفيما يلي سنعرض وصفا لكل بعد من ابعاد الشمول المالي:

أ- استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة ويقاس بعد استخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات من بينها:

نسبه البالغين الذين لديهم نوعه واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم، نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم عدد معاملات الدفع عبر الهاتف نسبه البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت نسبه البالغين الذي لا يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية ونسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية[2].

---

[1] Babas mounira , fali nabila, **the reality of financial inclusion in the city of setif**, economic research review, vol9, N01, university of 20 aout 1955 skikda, algeria, 2021,p136.

[2] حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية**، بحث استطلاعي لاراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص، الجزائر 2019، ص ص9-10.

وتكمل مؤشرات هذا البعد في:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسية التامين لكل 1000 من البالغين؛
- معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم متواتر؛
- نسبه المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة الشركات المتوسطة و الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة[1].

ب-الوصول للخدمات المالية:

تشير الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وتتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد العوائق المحتملة لاستخدام حساب مصرفي ومن بين مؤشرات قياس الوصول للخدمات المالية:

- عدد النقاط الوصول لكل 10,000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000 كلم مربع؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لأجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل[2].

الادخار : النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات الرسمية مثل (البنوك ومكاتب البريد وغيرها).

الاقراض: النسبة المئوية للبالغين الذي اقترضوا في 12شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية

النسب المئوية للبالغين الدين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية[3].

---

[1] صورية شنبي ، السعيد بن لخضر ، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلة4، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر: 2019، ص ص 110-111

[2] حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة إقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 16، العدد23، جامعة الشلف_الجزائر، 2020، ص102.

[3] جلال الدين بن رجب، **دراسة حول إحتساب مؤشر مركب الشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي للدول** العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، جوان2018.

ج- جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد داته حيث انه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول اعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية .

عدم الوصول الى الخدمات المالية ومع داك لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من اجل ضمان جودة الخدمات المالية والتي تعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس واتخاذ اجراءات تستند الى ادلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية, وعي المستهلك, فعالية الية التعويض, بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية ,وشفافية المنافسة في السوق بالاضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

- الشفافية: يلعب الوصول الى المعلومات دوران حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية ان يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشان استخدام الخدمات المالية ويجب التاكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حتى تكون سهلة وفعالة من اخطاء اللغة؛
- الراحة والسهولة : يقيس هدا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر الى القوانين والانظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة؛
- التثقيف المالي: ويقيس المعارف الاساسية المالية وقدرات المستخدمين على التخطيط والموازنة في دخلهم؛
- المديونية او السلوك المالي: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي من الضروري معرفة كيف يتاخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معنية؛
- العواق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح ايضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات[1].

ثانيا: مؤشرات قياس ابعاد الشمول المالي:

هنالك مجموعة من المؤشرات وادوات القياس المعتمدة والمتعارف عليها دوليا والتي تستخدم في قياس مستوى الشمول المالي ومن اهمها ما يلي:

- عدد الحسابات المصرفية توفير او جاري او وديعة(لكل 10,000 الاف مواطن بالغ)؛
- نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساب مصرفي (جاري/ توفير /وديعة)؛

[1] نفس المرجع ، ص ص 110-111.

- عدد حسابات التسهيلات المصرفية لكل 10,000 الاف مواطن بالغ؛
- نسبة المنشات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على تمويل قائم؛
- المنتفعين من خدمات التاجير التمويلي بشقيه التشغيلي والمنتهي بالتملك؛
- عدد نقاط الوصول(فروع ومكاتب المصارف، مؤسسات الاقراض، الصرافين، الصرافات الالية ، نقاط البيع، فروع ومكاتب وشركات التامين، شركات الوساطة المالية شركات التاجير التمويلي والمؤسسات المالية الأخرى[1].

جدول01 : مؤشرات قياس الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات المالية	عدد نقاط الوصول الى الخدمات حساب النقود الالكترونية مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة
استخدام الخدمات المالية	البالغين الدين لديهم تعامل مصرفي البالغين الدين لديهم حساب ائتمان منتظم البالغين حملة وثائق التامين عدد معاملات الدفع غير النقدية عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحتفظين بحساب بنكي الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية الشركات التي لديها قروض قائمة او خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية
جودة الحدمات المالية	المعرفة المالية السلوك المالي متطلبات الشفافية حل النزاعات

المصدر: بشار احمد العراقي، وزهراء احمد النعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جهان–أربيل في العلوم الإدارية والمالية يومي 27، 28 جوان 2018، العراق، ص107.

الفرع الرابع : التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي

تواجه عملية توسع الشمول المالي العديد من التحديات والعوائق التي تحول الى عدم انجاح توسع الشمول المالي وانتشاره لذلك سوف نتطرق الى بعض الامثلة عن هذه التحديات.

[1] بهناس العباس و آخران، **أسس و متطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 2، جامعة أكلي محند أولجاج بويرة الجزائر، ، ديسمبر 2019، ص ص 218–219.

عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الاونة الاخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الاساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي تتمثل اهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والاقراض المضمون من حقوق الدائنين.

بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار ومحدودية ادوات واسواق الدين المحلية بوجه خاص اسواق السندات والصكوك بما يؤدي الى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الاجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد احتياجات تمويلية ومتوسطة وطويلة الاجل للأفراد والشركات[1].

غياب تصنيف مالي وثانوي محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية(NGOs) وبالتالي يصعب وضع اطار رقابي وقد اشار على تنظيم التمويل الاصغر من قبل البنك المركزي او من جهة استشرافية مستقلة وقد ادت هذه العقبات الى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الاصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع او الاقراض.

ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التمركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد او الشركات[2].

القوانين والتشريعات :ان غياب التنسيق بين القوانين والتشريعات الرقابية الدولية المفروضة و عدم تطابقها مع واقع الشمول المالي في معظم الدول النامية يعد واحدا من التحديات التي تواجه الشمول المالي و من ابرز تلك

القوانين مكافحة غسيل الاموال قانون اعرف عملك قانون الضرائب الامريكي(FACTA) ومتطلبات توصيات لجنه بازل[3].

الاستقرار الاقتصادي: يمكن ان يكون للاستقرار الاقتصادي الكلي تأثيرا كبيرا على الشمول المالي اذ تؤدي حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي العميقة الى ازمة مالية ترتبط في التقليل من فرص الائتمان والخدمات المالية المصرفية في ضوء تقلبات اسعار الفائدة وسعر الصرف فضلا عن المتغيرات الاخر بالتي تتعلق بالقدرة الشرائية وجانب الطلب على جميع متطلبات الاعمال.

---

[1] صورية شبني ،السعيد بن لخضر ، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

[2] عقون بن عبد الله ، بطاهر بختة، **الشمول المالي و سبل تعزيزه في إقتصاديات الدول تجارب بعض البلدان العربية**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، المنعقد يومي 27 و 28 نوفمبر 2018، ص 7.

[3] ريام فاضل شاكر الفتلاوي، **تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الإستقرار المصرفي**، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الإقتصاد و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص ص 27- 28.

مستوى التعليم :غالبا ما يعتمد سكان الريف على القطاع غير الرسمي في الحصول على التمويل والذي غالبا ما يكون مرتفع الثمن اذ يدورون في حلقة مفرغة من الفقر والديون المتراكمة و ذلك بسبب فشلهم في الوصول الى الخدمات المالية الرسمية الميسرة لان غياب التعليم الاساسي يحول دون متابعة ابسط المعلومات المتعلقة بالشمول المالي مثل الحسابات المصرفية وبرامج الادخار والتامين.

ضعف الانتشار المصرفي: ان عدم اتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق الجغرافية يحول دون الوصول الفعلي لنقاط الخدمات المالية وغالبا ما يكون ذلك في المناطق الريفية او المناطق ضد الكثافة السكانية المنخفضة.

الحوافز الثقافية والنفسية: وتتمثل في اللغة او الخوف من المؤسسات المالية اد ادت الازمة المالية الاخيرة الى تراجع الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية والذي ادى الى سحب الناس اموالهم من المؤسسات المصرفية في بعض الدول ونتيجة لذلك اصبح المجتمع يعتقد بان المصارف غير مهتمة بالشرائح الفقيرة مما ادى الى خلق الاستبعاد الذاتي لكثير من فئات الدخول المنخفضة

الاسباب الدينية: المقصود بالأسباب الدينية المنتجات والادوات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية والتي من الممكن ان تلعب دورا بارزا في تعزيز الشمول المالي بين السكان المسلمين لانه هنالك 70% من الفقراء يعيشون في البلدان ذات الاغلبية السكانية المسلمة وخلال السنوات الاخيرة كان هنالك اهتمام متزايد في التمويل الاسلامي بوصفه اداة مهمة لزيادة الادماج المالي بين السكان المسلمين وزيادة معادلات النمو والقضاء على الفقر[1].

الفرع الخامس:أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

التكنولوجيا المالية لديها تاثير كبير على تعزيز الشمول المالي وتوسيع وصول الافراد والجماعات للخدمات المالية فيما يلي بعض الاثار الرئيسية للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي.

منذ سنة 2010 قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي مبادرة زيادة الشمول المالي في البلدان النامية للمساعدة في الحد من مستويات الفقر في الاقتصاديات النامية والصاعدة. يجذب موضوع اهمية استخدام التكنولوجيا المالية والشمول المالي للحد من الفقر و النمو الاقتصادي انتباه صانعي السياسات والاكاديميين ويرجع ذلك الى حد كبير الى عدة قضايا لاتزال قائمة والتي ان تم معالجتها يمكن ان تجعل التمويل الرقمي يعمل بشكل افضل للأفراد والشركات والحكومات.

[1] نفس المرجع، ص ص 27-28.

يتمتع التمويل الرقمي والشمول المالي بالعديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية والحكومات وتقليل تكلفة الوساطة المالية للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية ويمكن التمييز بين اثرين مختلفين للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي[1] :

اولا: ايجابيا :

من خلال الاساس النظري للعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي هو فرضية ان عددا كبيرا من السكان المستبعدين يملكون (او يمتلكون) هاتفا محمولا وان توفير الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والاجهزة ذات الصلة يمكن ان يحسن الوصول الى التمويل للسكان المستبعدين شريطة ان يكون لدى السكان المستبعدين هاتف محمول واتصال انترنت منخفض غالبا ما يتوقع ان يكون للإمداد المتزايد بالتمويل الرقمي اثر ايجابية على الشمول المالي نذكر منها:

- يمكن للتمويل الرقمي عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء ان يحسن وصولهم الى الخدمات الاساسية مما يؤدي الى زيادة الشمول في المناطق الريفية؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية الموجهة الى المجتمعات الريفية والفقيرة ان تحسن الوصول الى التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة الى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب ضعف شبكة النقل وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية والارادة تقليل تواجد عملاء البنوك في فروع البنوك وتقليل التكلفة لان البنك يحتفظ بفروع اقل كفاءة من حيث التكلفة ويكون لانخفاض التكاليف آثر ايجابية على ربحية البنوك والشمول المالي في المجتمعات الريفية الفقيرة؛
- يمكن ان يوفر التمويل الرقمي سهل الاستخدام منصة اكثر ملائمة للأفراد لأجراء المعاملات المالية الاساسية بما في ذلك مدفوعة الكهرباء وامدادات المياه وتحويل الاموال الى العائلة والأصدقاء؛
- اذا كانت منصات التمويل الرقمي سهلة الاستخدام يمكن لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية المساعدة في اعلام واقناع اقرانهم في القطاع الرسمي وغير الرسمي (الريفي) للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية مما يؤدي الى زيادة عدد الافراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي مما يؤدي الى زيادة الشمول المالي؛
- تستطيع التكنولوجيا المالية ان تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وادارة المخاطر ويمكن تسيير التجارة الخارجية وتحولات العاملين في الخارج بتوفير اليات تتسم بالكفاءة و وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

---

[1] عبد الكريم بوغزالة امحمد ،الاخضر بن عمر , **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي** ,الملتقى الدولي الافتراضي البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كالية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص التحديات والافاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي, الجزائر ,المنعقد يوم 18 جوان 2022, ص4 .

سلبيا :

يمكننا تلخيص بعض الاثار السلبية كما يلي[1]:

- يمكن ان يكون للتمويل الرقمي اثار سلبية على الشمول المالي حيث ان مقدمي خدمات التمويل الرقمي هم شركات تسعى للربح تستخدم التمويل الرقمي لتعظيم ربحتها او لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي؛
- يمكن لمقدمي خدمات التمويل الرقمي من شركات استخدام تكتيك تسويقي اكثر قوة لأقناع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط باستخدام بنية اساسية او منصة تمويل رقمية جديدة او قوائم واستخدام تكتيك تسويقي اقل قوة لأقناع العملاء دوي الدخل المنخفض والفقراء استخدام المنصة الرقمية او البنية التحتية الجديدة او الحالية ذا كانوا يعتقدون ان الاخيرة لا يستطيعون تحمل الرسوم المرتبطة بها بما يؤدي الى الشمول المالي للعملاء الفقراء ودوي الدخل المنخفض نظرة لان صافي العائد النقدي لمقدمي التمويل الرقمي أعلى معا ارتفاع العملاء دوي الدخل المتوسط؛
- يمكن ان يكون التحيز في توفير التمويل الرقمي جغرافيا لان موفري التمويل الرقمي استنادا الى تقييمهم الداخلي للمخاطر والذي يؤدي الى تغيير من وقت الى اخر يمكنهم اختيار الانسحاب او التوقف عن تقديم خدمات التمويل الرقمي المحددة الى المناطق الريفية عالية المخاطر المناطق التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة للحفاظ على خدمات التمويل الرقمي المحددة مما يؤدي الى انخفاض الشمول المالي؛
- يمكن ادخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية ادا كانت القيمة النقدية الصافية لتوفير التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة منخفضة للغاية. –يمكن لمقدمي التمويل بناء على تقييم الربحية التركيز بشكل اقل على تقديم التمويل الرقمي للمجتمعات التي لا تمتلك المعرفة المالية الاساسية لاستخدام وفهم التمويل الرقمي.

مطلب الثاني :ماهية الاستقرار المالي

تعرض العالم الى ازمة مالية كبيرة مست واثرت على النظام الاقتصادي والمالي بصفة كبيرة للكثير من الدول لذلك وجب العمل على المحافظة على الاستقرار المالي و تنميته لذلك في هذا المطلب سوف نعمل على دكر اساسياته

الفرع الأول : مفهوم الاستقرار المالي

الاستقرار المالي هو حالة عدم الوقوع في الازمات وتفاديها وتحليل الصدمات والاختلالات المالية والعمل على الوصول الى تحقيق الاستقرار في عناصر القطاع المالي بصورة متكافئة.

[1] نفس المرجع، ص ص 4- 5.

تمكن صعوبة ايجاد مفهوم شامل للاستقرار المالي كونه مفهوم واسع ومتعدد الابعاد حيث جاءت معظم تعاريف الاستقرار المالي على مستوى واحد كاستقرار الاسواق المالية او القطاع البنكي مثلا بالإضافة الا أنه يتميز بالتغير والديناميكية المستمرة.

حسب البنك الدولي: يكون النظام المالي مستقر اذا كان قادر على تخصيص الموارد بكفاءة وتقييم المخاطر المالية الرقمية وادارتها والحفاظ على مستويات التوظيف بالقرب من المعدل الطبيعي للاقتصاد والقضاء على تحركات الاسعار النسبية للأصول الحقيقية او المالية ستؤثر على الاستقرار النقدي او مستويات التوظيف.
حسب البنك المركزي الاوروبي: يمكن تعريف الاستقرار على انه حالة يكون فيها النظام المالي الذي يتالف من الوسطاء الماليين والاسواق والبنى التحتية للسوق قادرا على تحمل الصدمات وتفكيك الاختلالات المالية مما يخفف من احتمالية حدوث الاضطرابات الشديدة في عملية الوساطة المالية وقد تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي الحقيقي.

حسب صندوق النقد الدولي: هو قدرة النظام المالي على تسهيل التخصيص الفعال للموارد الاقتصادية على الصعيدين المكاني والزماني معا والمساهمة في فعالية العمليات الاقتصادية الاخرى مثل: (تراكم الثروة، والنمو الاقتصادي، تحسين مستوى المعيشي) تقييم وادارة المخاطر المالية، الحفاظ على قدرته في اداء هذه الوظائف الرئيسية حتى عندما يتأثر بالصدمات الخارجية او من خلال تراكم الاختلالات بفعل اليات التصحيح الذاتي[1].

الاستقرار المالي : هو تجنب وقوع الازمات المالية فما هي الازمات المالية: هي فقدان الثقة في عملة بلد او احد اصوله المالية الاخرى، مما يتسبب في سحب المستثمرين الاجانب لرؤوس اموالهم من البلد. كذلك الاستقرار المالي هو العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد بناء على هذا يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال استخراج جميع مكونات النظام المالي من خلال:

- استقرار جميع مكونات النظام المالي؛
- استقرار اسواق المال والانشطة المرتبطة بها[2].

---

[1] احمد بن السليت، **اثر المتغيرات الاقتصادية والنقدية على الاستقرار المالي التقليدي بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الاسلامي**, اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ع علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي, برج بوعريريج , الجزائر ,2020 2021، ص ص 104- 105.

[2] بوبكر مصطفى, **الاستقرار المالي في اطار مقاربة الاحتراز الكلي** ,اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية, جامعة الجزائر3، 2014 /2015، ص ص 43- 44.

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف حول الاستقرار المالي فذلك يصب في معنى واحد ان الاستقرار المالي هو التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي والاقتصادي وتجنب الوقوع في الازمات المالية ويكون نظام المالي مقاوما للصدمات الاقتصادية ويصلح للوفاء على نحو سلس بوظائفه الاساسية كالإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات ولهم عنصر في الاستقرار المالي هو مدى تأثيره الاقتصاد الحقيقي.

الفرع الثاني : اهداف واهمية الاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي امرا حيويا للاقتصاديات والانظمة المالية وله اهداف واهمية عديدة تعزز من نمو الاقتصاد وتعزز الاستقرار الاقتصادي العام ويحد من التذبذبات الاقتصادية والازمات المالية.

اولا: اهداف الاستقرار المالي:

- تحقيق قطاع مالي فعال يساعد في تحقيق نمو اقتصاد مرتفع ومستدام وتناسب مؤشرات الاداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية وتعمل فيه الاسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بقواعد احترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها؛
- تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدود انفجار وفقاعات سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للاسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي؛
- تشجيع اعتماد سياسات وقائية و اخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار الى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من امكانية انتقال اثر الصدمات من القطاع المالي الحقيقي والعكس[1]؛
- الوصول الى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام وتتناسب مؤشرات الاداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية وتعمل في الاسواق المالية بكفاءة مع الاحترام القواعد الاحتراسية لتعاملات المؤسسات المالية؛
- العمل على تشجيع واعتماد سياسة وقائية استباقية وعلاجية في الوقت المناسب؛
- تعزيز الاستقرار على مستوى النظام المالي بشكل كامل وليس على مستوى المؤسسات الفردية فقط؛
- الحد من المشكلات التي تحدث في النظام المالي وتسعى ان لا تؤثر هي عناصر القطاع الحقيقي والمشكلات التي تنشا في المؤسسات المالية الفردية وان لا تؤثر في النظام المالي بأكمله؛

[1] خليل عبد القادر ، مولاي مصطفى سارة,**الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريه وعلوم التسيير, جامعة يحيى فارس المدية , الجزائر ، المنظم يومي 24و 25 اكتوبر 2018، ص10.

- تعزيز قدرة النظام المالي في تحمل الصدمات واداء دور مؤثر في عملية النمو الاقتصادي عن طريق دراسة وتحليل اهم العوامل والقطاعات التي تؤثر في استقرار النظام المالي مثل سلامة المراكز للمؤسسات المالية غير المصرفية وسلامة المراكز المالية لقطاع الشركات وملائمة نمو الائتمان[1]؛
- المخاطر النظامية الناتجة عن تزايد الارتباط بين النظام المالي المحلي والنظام المالي العالمي وانكشاف النظام المحلي على المخاطر العالمية؛
- المخاطر النظامية الناتجة عن تزايد الارتباط بين مالية الحكومات وانظمتها المالية كاعتماد النظام المصرفي على الدعم الحكومي؛
- المخاطر النظامية الناتجة عن تزايد الارتباط بين القطاعات المحلية المختلفة كترابط النظام المصرفي مع اسواق او قطاع التامين؛
- المخاطر النظامية الناتجة عن قوه العلاقة بين النظام المالي و المتغيرات الاقتصادية الكلية كأسعار النفط او معدلات البطالة[2].

ثانيا : اهمية الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي الركيزة الاساسية لاي عملية نمو اقتصادي كما يعتبر القطاع المالي والمصرفي قلب الحياة الاقتصادية الذي يعمل على تغذيتها بالاموال التي تشكل القوة الدافعة والمحركة لجميع الانشطة الاقتصادية.

تظهر اهمية الاستقرار المالي عند حدود اختلالات في اقتصاديات الكثير من الدول النامية يؤدي الى عدم استقرار المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي و يؤدي الى ازمات مالية واقتصادية.

عند تعزيز وسلامة استقرار النظام المالي يساعد في امتزاز الصدمات المالية التي تحدث من جراء الازمات المالية والمصرفية[3].

غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي خاصة في ازمة الرهن العقاري في امريكا اذ انه كلما زادت حدة الازمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.

تعتب نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الاصعدة الاقتصادية لذلك اصبح امر تحقيق الاستقرار المالية يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي يجب على المؤسسات تحقيقها سواء على المستوى المحلي او العالمي[4].

---

[1] افتخار محمد مناحي الرفيعي، **الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي العام للمدة، (2009-2019)** ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجلد 12، العدد 1, كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان، الجزائر، ,2022 ، ص 105

[2] احمد مداني، نظم صناعة الاستقرار المالي في اسواق الاوراق المالية العربية الناشئة ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، 2019، ص 38.

[3] محمد عوض العبيد علي، **دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية**، مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018 ، ص ص 79- 80.

[4] نفس المرجع، ص 37.

كدلك برزت اهمية الاستقرار المالي خاصة في الازمة المالية التي ضربت القطاع المالي والاقتصادي وكانت لها تداعيات كالتالي:

- عدم وجود استقرار المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والذي يؤدي الى حدوث انكماش في الاقتصاد وارتفاع نسبة البطالة؛
- الاستقرار المالي له تاثير كبير على النمو الاقتصادي حيث انه كلما زادت حدة الازمات المالية وفترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي؛
- حدوث أضرار مالية كبيرة للكثير من البنوك حول العالم خاصة في اسيا واوروبا جراء هذه الازمة وتولد الخوف بين البنوك من الاقراض فيما بينهم وتراجع معدلات تقديم الائتمان مع ضخ اموال كبيرة لتقليل حدة الازمة؛
- ادت الازمة الى شطب عدد كبير من البنوك العالمية والمقدرة ب 25 بنك ولاكثر من 300 مليار دولار من قيمة اصوله نتيجة انخفاض قيمة الاوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الامر الذي ادى الى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين؛
- تأثر الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعا في النمو الاقتصادي وعدم استقرار اسواق الاسهم ودفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضا عند (الصفر بالمئة) مع تراجع الشركات المصدرة نتيجة انخفاض البترول وانخفاض انتاج المصانع لأدنى مستوياته؛
- من خلال بعض هذه الاثار السلبية التي خلفها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات العديد من الدول فان ذلك يوضح لنا ان الاستقرار المالي له اهمية كبيرة وفقدانه يسبب نتائج كارثية[1].

الفرع الثالث: اجراءات تحقيق الاستقرار المالي

تحقيق الاستقرار المالي يتطلب اتخاذ اجراءات فعالة ومنهجية وتخطيط لتنظيم رقابة النظام المالي.

ان تحقيق الاستقرار المالي يتطلب في البداية القيام بإجراءات رصد وتحليل شامل دقيق ومستمر المخاطر والمواطن الضعف المحتملة في النظام المالي سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات المصرفية المالية والأسواق المالية او المخاطر المتعلقة البنيه كأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة او المخاطر الاقتصادية الكلية سواء المحلية او الخارجية ذات الصلة بالنظام المالي كما يوضح الشكل التالي[2]:

---

[1] مشتاق محمود السبعاوي واخران, **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي** ,مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد2، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كركوك، العراق، ,2012 , ص ص 72-74.

[2] بن معتوق صابر , **اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي**، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، مجلد 6، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة برج بوعريريج, الجزائر ، ، 2019 ، ص 37.

الشكل 01 : اجراءات تحقيق الاستقرار المالي

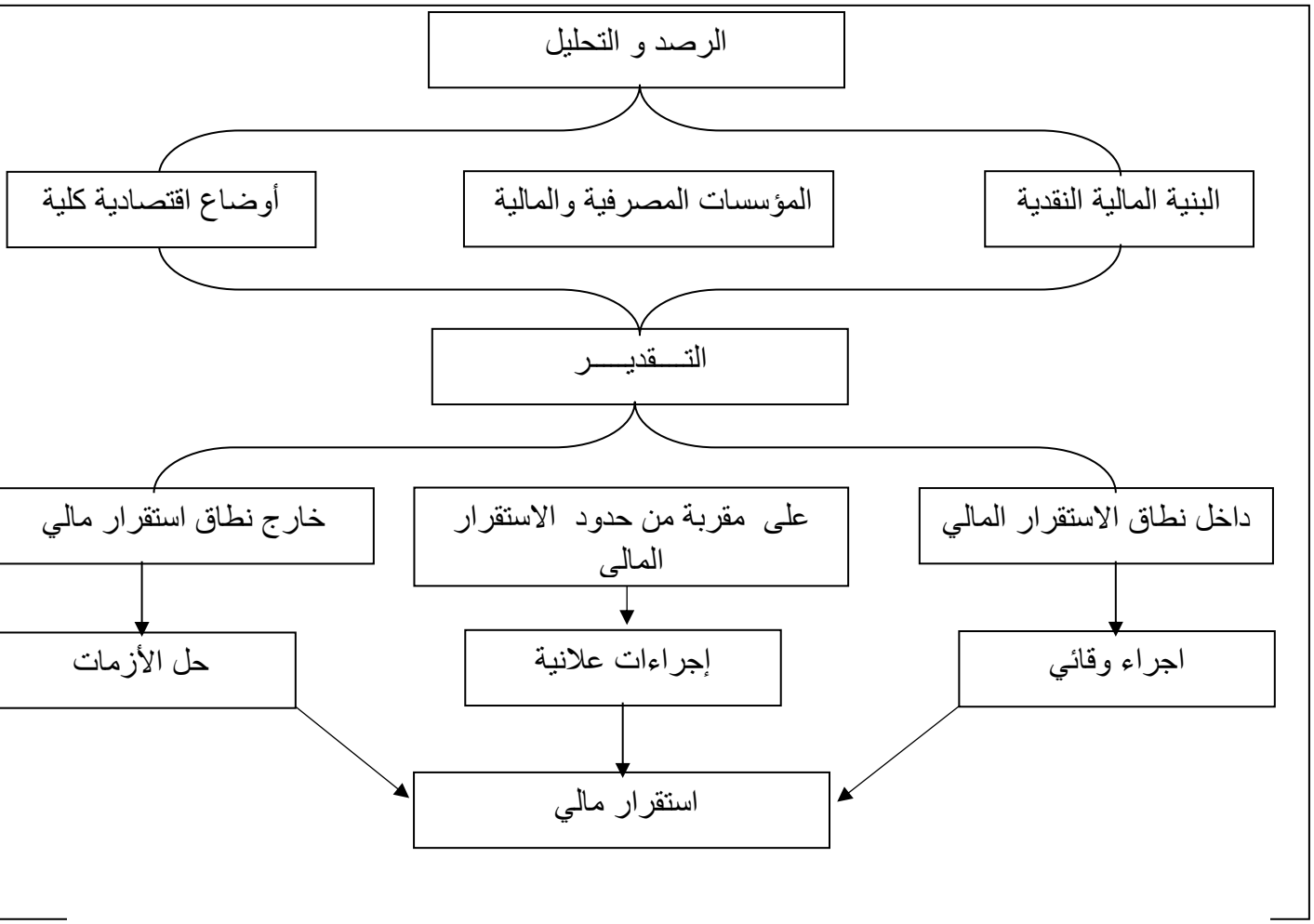

المصدر: بن معتوق صابر ، **اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير جامعة برج بوعريريج، الجزائر، مجلد 6، العدد 2، 2019، ص37.

وفي ظل التقدير الواضح والدقيق لهذه المخاطر يتم اعتماد الاجراءات المناسبة على صعيد السياسات والتي يتم تحديدها حسب ما يلي[1]:

اذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار ويرجع بقاؤه كذلك في المستقبل المنظور فان السياسة الوقائية في الاساس هي السياسة الملائمة له بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق واعمال الاشراف.

في حالة كون النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار وحدوث تطورات تشير الى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق فانه يتعين اتخاذ اجراءات علاجية لحماية استقرار هدا النظام

[1] احمد شفيق الشاذلي ، **الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، ورقة بحثية صندوق النقد العربي، 2014، ص47.

مرحلة تنفيذ الاجراءات العلاجية اصعب مرحلة التي يقترب فيها النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار ولم تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع يلجا صناع السياسات الى التاثير في التطورات من خلال عملية الرقابة والاشراف والقيام بتصحيحات اقتصادية كلية.

عند تحقيق حالة عدم الاستقرار سواء نتيجة لازمات مالية خارجية او لأسباب داخلية تتعلق بانهيار احد المكونات الرئيسية او عجز البنية التحتية يكون من الملائم عندئذ اعتماد سياسات اخرى بهدف استعادة الاستقرار وحل الازمة واعتماد المزيد من المبادرات لاستعادة قدرات النظم وتعزيز الثقة[1].

الفرع الرابع : محددات الاستقرار المالي

محددات الاستقرار المالي تتناول العوامل والعناصر التي تؤثر على استقرار الانظمة المالية والتي تعمل على تجنب التأثيرات السلبية على اقتصاد السياسات النقدية والمالية.

تتمثل محددات الاستقرار المالي في متغيرات الاقتصاد الكلي, والمتغيرات السياسية وفيما يلي عرض لاهم هذه المتغيرات[2]:

اولا :متغيرات الاقتصاد الكلي:

أ- **التطور المالي** :والذي ينوب عنه نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي: حيث يؤثر المستوى المرتفع لتطور المالي تاثيرا ايجابيا على قدرة الحكومه على الاقراض اثناء فترات الركود وبالتالي فانه من المتوقع زياده الاستقرار المالي؛

ب-**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي**: حيث انه من المتوقع ان يكون الاستقرار المالي اعلى في البلدان الاكثر تقدما مثل تلك التي تميل الى ان تتميز بجودة افضل للمؤسسات؛

ج- **الانفتاح التجاري**: والذي ينوب عنه نسبه اجمالي الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي: حيث تميل الاقتصاديات الاكثر انفتاحا الى ان تكون اكثر عرضة للصدمات الخارجية وبالتالي قد تستخدم سياسات مالية اكثر فعالية من اجل توفير الاستقرار؛

د- **انفتاح حساب راس المال** :والذي ينوب عنه مؤشرchinn-Ito الخاص بانفتاح راس المال: حيث من المرجح ان يتدفق راس المال الاجنبي (الى الخارج) في فترة التوسعات (حالة الركود) وبالتالي زياده تكلفه تمويل السياسات المالية لمواجهة الدورات الاقتصادية؛

هـ-**الازمات المالية**: استنتج كل منleaven and vanelcia خلال تحليل البيانات التي قاما بتجميعا عام 2010 ان تأثير الازمات المالية على الاستقرار المالي يكون غامض فمن ناحية تكون الحكومات مستعدة لاتباع سياسات مالية توسعية لتعويض الاثار الانكماشية لهذه الازمات ومن ناحية اخرى قد تزيد تكلفة

---

[1] نفس المرجع ص ص 48- 49.

[2] ابراهيم زكريا الشربيني، **محددات واثار الاستقرار المالي وكيفية قياسه** ، مجلة التجارة والتمويل، مجلة 38، العدد 3، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ، سبتمبر 2018، ص 327.

تمويل السياسات المالية اللازمة لمواجهة الدورات الاقتصادية خلال الازمات خاصة في البلدان دات مستويات الديون المرتفعة.

ثانيا: المتغيرات السياسية:

أ- **القيود المفروضة على السلطة التنفيذية** :اقترحها كل منfatas and mihovعام 2013 كان اول قيد حول النقضveto على قرارات السلطه التنفيذية والثاني خصائص المؤسسات والنواتج السياسية في البلد. كما وثق كل منfatas and mihov عام 2013 انه من المحتمل ان تحد القيود المفروضة على السلطة التنفيذية من تقلبات الانفاق وبالتالي يكون هنالك علاقه طردية بين القواعد المفروضة على السلطة والاستقرار المالي.

ب-**الانتخابات**: بناء على استخدام متغيرات وهمية للتعبير عن حدوث انتخابات للسلطة التنفيذية فان السياسيين قد يميلوا خلال الانتخابات الى تغيير الاتفاق والضرائب لأسباب انتخابية وليس بالضرورة لأغراض تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

ج- **متغيرات سياسية اخرى**: كالأنظمة البرلمانية[1].

الفرع الخامس : تحديات الاستقرار المالي

الاستقرار المالي يواجه عدة مشكلات وتحديات تأثر على استقرار النظام المالي وتحول دون استمراره ويؤدي الى عجز مالي والوصول الى ضعف الثقة في النظام المالي ككل لذلك يجب التخطيط لمجابهة هذه التحديات.

- **العوامل الداخلية للمصارف و المؤسسات المالية** : تتمثل في سوء تدفق المعلومات ويحدث هذا التباين في المعلومات حين يكون لدى احد الاطراف معلومات اكثر من الاطراف الاخرى بشان حجم المخاطر المحتملة وحجم العوائد المتوقعة؛
- **وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة في المصارف** : ان وجود السياسات الاحترازية الغير مستقرة والغير متناسقة يؤدي الى حدوث ازمات نظرا لتعارض تلك السياسات الاحترازية مع المصارف المركزية والذي يؤدي بدوره الى عدم الاستقرار المالي؛
- **مشكلة التكوين والتاطير المصرفي**: نقص الخبرة والتكوين بالنسبة للعاملين في المصارف من العوامل التي تؤدي الى انعدام الاستقرار المالي؛

[1] نفس المرجع ، ص ص 327-328.

- **المخاطر المصرفية الكثيفة** : توجد مشكلات تتسبب فيها المصارف عند ادارتها للقروض فكلما اعتنى المصرف وركز على القروض ضعيفة المردودية قد يفشل في تحقيق اهداف ويتحمل مسؤوليتها عن كل الخسائر الناتجة[1]؛
- **الاسواق:** عندما تكون الاسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل عدم اتساق اسعار الاصول ،موجات السحب، والعدوى؛
- **البنية التحتية** : قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية مثل (حالات النظم التشغيلية، تركز المخاطر وسلسلة الاثار التعاقبية) حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية في نظامي المقاصة والتسوية على سبيل المثال وينجم عليها مضاعفات اكبر على النظام المالي وفي المقابل فان مواطن الضعف الناشئة في البنيه التحتية في الجهازين القانوني والمحاسبي قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل؛
- **المخاطر الخارجية** : تنبع المخاطر الخارجية من مشاكل خارج النظام المالي فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية ازاء الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية او التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما او الاحداث السياسية او تقلبات اسعار النفط او الابتكارات التكنولوجية والتحولات المفاجئة في مشاعر السوق او توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي وقد تؤدي الاحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي مثل انهيار شركة كبرى الى اضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات تؤثر في النظام المالي بأكمله[2].

المبحث الثاني : رهان الشمول المالي كألية لتحقيق الاستقرار المالي

من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي فرهان الشمول المالي كألية لتحقيق الاستقرار المالي يستند الى فكرة ان تعزيز الوصول الى الخدمات المالية للجميع يسهم في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى الفردي والمجتمعي والاقتصادي لذا يعتبر تحقيق الشمول المالي و الاستقرار المالي معا امرا حيويا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لذا في هذا المبحث سوف نتطرق الى مطلبين:

- المطلب 1: التفاعل بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛
- المطلب 2 : اهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

---

[1] احمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كألية لتحقيق الاستقرار المالي** ،مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، المجلد 4، العدد1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2023 ص ص 247-248.

[2] دهيبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003- 2011)** ،اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه(lmd) في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة الجزائر 2012/ 2013 ، ص25.

المطلب الاول : التفاعل بين الشمول المالي والاستقرار المالي

الشمول المالي والاستقرار المالي ينظر إليهما على انهما اهداف متضاربة لاكن هذا التفاعل هو علاقة ثنائية يتأثر كل من المفهومين بشكل متبادل اذ ان هنالك تأثيرات متعددة تحدث بينهما وتعزز بعضهما البعض يركز الاستقرار المالي على جودة الاصول بينما الشمول المالي يركز على زيادة الكمية (حجم الأصول).

الفرع الأول : العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

تؤكد الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي كذلك يصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي.

- من اساسيات الوصول الى الشمول المالي توفر استقرار في النظام المالي ولا يستطيع استمرار الاستقرار عندما يقابله نسبة كبيرة من افراد المجتمع والقطاع الاقتصادي فيه فئة مستبعد من الناحية المالية (سكان المناطق الريفية والمناطق الفقيرة) وذلك يؤشر الى وجود ارتباط وعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛
- توصلت الابحاث الى اثبات ان الشمول المالي يعمل على الرفع من مستوى الظروف المالية والمعيشية خاصة للفقراء كما يؤدي الى قطاع عائلي من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والذي يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي[1]؛
- تفرض بعض الدراسات ان انقطاع المالي الشامل يتميز بقاعدة ودائع مستقرة حيث ان الزيادة بنسبه 10% من نصيب الافراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع بنحو 3 الى 8 نقاط في المئة كما تبين المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون الى الحفاظ على الودائع خلال فترات الازمات النظامية وبالتالي فان ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حاله نفاذ المصادر الاخرى او صعوبة الحصول عليها؛
- عند حدود ازمات مالية يقوم المدخرين بسحب ودائعه من البنوك وذلك يؤدي الى ضعف السيولة في القطاع المصرفي و يمكن الحد من ذلك اذا كانت الودائع اكثر تنوعا ويتجنب ذلك عند الحصول على اكبر قدر من الودائع لزيادة الشمول المالي لان عند تحقيق اكبر قدر من الشمول المالي يؤدي الي استقرار الودائع وتحسين الاستثمار وبالتالي يدعم الاستقرار المالي؛
- يؤدي الشمول المالي الى توجيه الارادة واستخداماته واستغلالها لأكثر انتاجية وتحويلها الى الى ودائع تعطي ربح اكبر[2]؛

---

[1] عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، ، أبو ظبي الامارات العربية، 2015، ص 6.

[2] نفس المرجع، ص 7.

- توصلت الأبحاث الى انه من الصعوبة تحقيق شمول مالي دون وجود استقرار في النظام المالي وصعب تحقيق استقرار المالي في مجتمع يتضمن شرائح مستبعدة ماليا لذلك الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية والعمل على تكوين قطاع عائلي واعمال من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي مما يؤدي الى زياده استقرار النظام المالي فالشمول يسمح بتحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير رسمي مما يدعم فعالية السياسة النقدية؛
- كذلك الشمول المالي يؤدي الى زيادة تغير نسبة النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات؛
- أدركت مجموعة العمل(FATF) ان الاستبعاد المالي يعتر من اهم المخاطر التي تواجه الجهود
- المبذولة في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ولدا يتعين فهم اهمية النزاهة المالية و الشمول المالي المؤيد للاستقرار[1]؛
- يبين (KHAN)2011 أن هنالك ثلاث قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها ان يساهم في تحقيق الاستقرار المالي؛

تمر القناة الاولى: من خلال التنمية الاكبر في الموجودات المصرفية الناتجة عن ارتفاع مستويات الائتمان الى الشركات ذات الاحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الاجمالية لمحافظ البنوك الاقراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة

القناة الثانية: زيادة عدد الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع من مستويات استقرارها.

اما القناة الثالثة: في تتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي بصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال السياسة النقدية ويعد ذلك احد العناصر الايجابية المؤثرة على الاستقرار المالي[2].

قام (Morgan and pontines 2014) بتحليل الرابط المحتمل بين الشمول المالي والاستقرار من خلال تقدير معادلة ديناميكية وقد وجدوا ان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الاستقرار المالي وتقلل بشكل رئيسي من القروض غير مؤدية للاداء.

---

[1] فلاق صليحة واخران ,تعزيز **الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 7 ، العدد 4، جامعة احمد دراية،ادرار , الجزائر، ديسمبر 2019، ص 5.

[2] صغير عمار وعلال بن ثابت، **اهمية الشمول المالي كألية لدعم الاستقرار المالي دراسة قياسية للفترة (2000– 2018)**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، مجلد 3 عدد 1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر جوان 2022، ص 117.

اجرى pham and doan 2020 دراسة باستخدام الانحدار الثابث والانحدار العشوائي لفهم تاثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في اطار الاقتصاديات الاسيوية وتشير النتائج العملية الى تاثير إيجابي الضعيف للشمول المالي على الاستقرار المالي[1].

الفرع الثاني : الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي

من الصعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي ويحول ذلك على استمرارية الاستقرار المالي مع وجود فئة من الافراد مستبعدة ماليا لدلك يوجد إرتباط بين الطرفين في كلا الاتجاهين.

اولا: اتجاه الارتباط من الشمول المالي الى الاستقرار المالي:

وجود قطاع مالي يتصف بالتالي[2]:

- يكون اكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي الى زيادة الاستقرار؛
- يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار) وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية؛
- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. –لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي و هو عنصر اساسي من عناصر الاستقرار المالي.

ثانيا اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي الى الشمول المالي:

يوجد كذلك ارتباط عكسي من الاستقرار المالي الى الشمول المالي والدي يؤدي الى النتائج التالية:

- الاستقرار يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل مما يجعله اكثر اقبالا على الإنضمام الى القطاع المالي؛
- الاستقرار يؤثر بشكل ايجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: تضخم اسعار الفائدة، التضخم, بما ينعكس ايجابيا على تخفيض اسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية وبالتالي الخدمات المالية للفقراء باسعار معقولة؛
- فنلاحظ ان الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي يؤذي الى وجود علاقه تكاملية وفي بعض الأحيان تؤدي الى وجود علاقة طردية بينهما فكلما زادت مؤشرات الشمول المالي ادت الى زيادة مؤشرات الاستقرار المالي.

---

[1] –abbad hayet et touati Karima,**impact de l'inclusion financière sur la stabilité bancaire en Algérie**: **approche empirique**,revue agrégats des connaissances, vol 8, n03,centre university of Tindouf ,algeria, octobre 2022 , P 480.

[2] امينة عثامنية وكاميليا ولقمح، **الشمول المالي وتاثيره على تعزيز الاستقرار المالي,دراسة حالة الدول العربية للفترة (2010–2016)**، مجلة الاقتصاد والتمنية, مجلد 8، عدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحيى فارس ، المدية,الجزائر ، 2020، ص ص 11–12.

المطلب الثاني : اهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

الشمول المالي يلعب دورا حاسما في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وله اهمية كبيرة في المساهمة في النمو الاقتصادي ويعمل على رفع الكفاءة المالية لذلك زاد الاهتمام كثيرا بالشمول المالي وانه احد الاهداف الاستراتيجية والوطنية التي تعمل وتسعى وتهدف الى تحقيق الاستقرار المالي.

الفرع الاول: مدى انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي

تطبيق سياسة الشمول المالي تهدف الى توفير خدمات مالية وقابلة للوصول لجميع شرائح المجتمع بهدف تعزيز ودعم الاستقرار المالي والرفع من مستوى السلامة المالية.

- سياسة الشمول المالي سياسة فعالة تعمل على دعم الاستقرار المالي الذي هو هدف الشمول المالي؛
- تعمل سياسات الشمول المالي على ان تكون عاملا قويا لنمو قوي وشامل اذا ان زيادة الادلة (الاقتصاد الكلي، الناتج المحلي، الاستقرار المالي) المقدمة من صندوق النقد الدولي قد بين ان الشمول المالي هو المحرك الاقتصادي للنمو و الاستقرار المالي وان الاستبعاد المالي يشكل على الاستقرار المالي و يؤدي الى وقوع اضرار على السلامة المالية؛
- الشمول المالي يعمل على تعزيز قاعدة راس المال المحلية وعدم الاعتماد بنسبة كبيرة على الاموال الاجنبية ويؤدي دلك الى نقصان المخاطر الخارجية؛
- الشمول المالي يعمل على تحسين عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة (الابتكار المالي الرقمي)؛
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة قطاع المالي الرسمي مقابل قطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة المستبعدين ماليا و التي يلجا فيها هؤلاء الى خدمات التمويل غير رسمية بيئات اكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي؛
- تعمل سياسة الشمول المالي على دعم حالة الاستقرار المالي واحتواء الفئات المستبعدة ماليا و تعيد دمجهم ضمن النظام المالي اذ يعمل هذا الاحتواء على تقليل مخاطر تبييض الاموال ويمكن للتكنولوجيا التي تعتمد على بيانات الشمول المالي ان تخلق المزيد من المنافسة بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة مخاطر التحول الرقمي المالي[1]؛

[1] بوزانة ايمن وحمدوش وفاء ، **واقع تاثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية**، مجلة العدد الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط الجزائر، المجلد 12 العدد 1 2021 ، ص ص 78 –79.

- الشمول المالي يعمل على الوصول الى هدف توفير الحماية للمستهلك وبالتالي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتوسع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي نظرا لايجابياتها وفي الجهة المقابلة يمكن لزيادة الشمول المالي بنسبة كبيرة ان يؤثر على الاستقرار المالي[1].

الفرع الثاني : اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي

يمكن توضيح الاثار السلبية والايجابية للشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال الجدول التالي[2]:

جدول 02: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي(ايجابيا وسلبيا)

الاثار الاجابية	الاثار السلبية
-زيادة تنويع الاصول المصرفية نتيجة لزياده اقراض الشركات الصغيرة مما يقلل من مجمل مخاطرة محفظة القروض المصرفية وهذا من شأنه ان يقلل من الحجم النسبي لاي مقترض واحد في المحفظة الاجمالية للقروض والحد من تقلباته.	-فالمحاولة الواسعة لمجموعة من المقترضين في تخفيض المعايير الخاصة بالاقراض هذا كان مساهما رئيسيا في شدة ازمة(الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية) و هذا يؤدي الى عدم الاستقرار المالي
-زيادة عدد صغار المدخرين من شانه ان يزيد كل من حجم استقرار قاعدة الودائع وتقليص الاعتماد على البنوك في التمويل (غير الاساسية) وهي تميل الى ان تكون اقل تقلبا خلال الازمه وهذا يتوافق مع الحد من مخاطر تقلبات الدورة الاقتصادية	-يمكن من تعرض المصارف الى مخاطر السمعة التي تزداد اذا كانت تستعين بمصادر تمويل خارجية مختلفة مثل تقييم الائتمان من اجل الوصول الى المقترضين الاصغر
-ان زياده الشمول المالي يمكن ان يسهم ايضا في نقل افضل للسياسة النقدية لان حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي تتحرك عن طريق اسعار الفائدة ومن ثم تساهم ايضا في زيادة الاستقرار المالي.	-اذا لم تنظم مؤسسات التمويل الصغيرة (MFIs) بشكل صحيح فان الزيادة في الاقراض من قبل تلك المجموعة يمكن ان تضعف فعالية التنظيم في الاقتصاد ونزيد مخاطر النظام المالي.

المصدر: نغم حسين نعمة واحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس** ، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية و الادارية، كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، العراق، المنعقد يومي 27-28 نوفمبر 2018 ، ص 17

المبحث الثالث :الدراسات السابقة والقيمة المضافة

نظرا لاهمية موضوعنا والمتمثل في تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر بيان اهمية واهداف الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي بناء على ابعاد ومؤشرات وعلاقتهما المرتبطة بين

[1] نغم حسين نعمة واحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس** ، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية و الادارية، كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، العراق، المنعقد يومي 27-28 نوفمبر 2018 ، ص 17

[2] نفس المرجع، ص ص 17-18.

بعضهما. لذلك المسؤولين عن تحليل الشمول المالي لابد لهم من اتخاذ الاجراءات الصحيحة لمعالجة اختلالات الشمول المالي وتصحيحها والتي تؤثر على الاستقرار المالي وتحسين ادائه.

وعليه عمدت بعض الدراسات السابقة الي تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي باستخدام مؤشرات قياس وابعاد وكيفية تحقيق كل من الشمول المالي والاستقرار المالي والخروج بالتوصيات المناسبة. لقد عمل العديد من الباحثون حول مختلف انحاء العالم الى ترقية هذا الموضوع ووضعت دراسات وابحاث عربية وكذلك اجنبية قيمت تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر ونالت هذه البحوث الجدارة كونها اصبحت مراجع يستفيد منها صانعي الدراسات المقاربة.

سنحاول في هذا المبحث عرض اهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بالموضوع حيث تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب كما يلي:

- المطلب الاول: الدراسات العربية؛
- المطلب الثاني :لدراسات الأجنبية؛
- المطلب الثالث: القيمة المضافة.

المطلب الاول :الدراسات السابقة العربية

بلغ موضوع تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر درجة عالية من الاهمية لفتت انتباه بعض الباحثين العرب فقد قام العديد منهم باجراء دراسات عربية مختلفة في هذا الصدد نستعرض منها ما يلي:

اولا : دراسة (فلاق صليحة وحمدي معمر وحفيفي صليحة 2019) مقال بعنوان: تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد عولجت هذه الدراسة تحت الاشكالية التالية: ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي كونه ركيزة اساسية لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي؟

تهدف هده الدراسة لمعرفة مدى اهمية وتاثير الشمول المالي والعمل على تعزيزه كونه ركيزة اساسية وهدف استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي والعلاقة المترابطة بينهما.

توصل الباحثون الى النتائج التالية:

- يساهم الشمول المالي في تقييم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام الرسمي ويعتبر عاملا اساسيا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر وعدم المساواة إضافة الى توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي؛
- يتطلب نشر الشمول في العالم العربي نشر وتطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية إضافة الى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء وحماية العملاء من الاحتيال المالي.

رغم المجهودات التي تبدلها الدول العربية التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي الا انه يبقى اقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم ويظهر ذلك من خلال عده مؤشرات من اهمها:

- مؤشر الادخار: اتضح ان نسبة الافراد المدخرين عرفت تفاوتا بين الدول العربية, سجلت اعلى نسبة في 2017 بالبحرين والامارات ,اقل نسبة كانت في مصر 6% مما يتطلب بدل الجهود النوعية لتغيير السلوك الادخاري لمدة الفرد في العالم العربي؛
- التفاوت بين الدول العربية فيما يخص نسبه استخدام الهاتف المحمول او الانترنت للولوج الى حساب مصرفي حيث احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى بنسبة قدرت ب 52.9% تلتها السعودية بنسبة 35.7% ثم البحرين بنسبة 34.9% في حين سجلت ادنى نسبة في الجزائر بقيمة 4.7%؛
- الاهتمام بنشر الثقافة المالية يعتبر مطلبا هاما لتعزيز الشمول المالي في العالم العربي في ظل خبرة العملاء فيما يخص استخدام الخدمات المالية وذلك لمساعدتهم على ادراك حقوقهم ومسؤولياتهم في النظام المالي.

ثانيا: دراسة(فضيل البشير ضيف 2020)مقال بعنوان: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. وقد عولجت هده الدراسة تحت الاشكالية التالية: ما مدى تحقيق في مستويات الشمول المالي في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة: الى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي ومبادئه واهميته وكذلك ماهي الشمول المالي.

اهمية الدراسة:

اصبح من الضروري زيادة الوعي عن الشمول المالي واهدافه ومدى علاقته بالاهداف التقليدية للبنوك المركزية. وقد تبين ان التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة العالية وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

وجود عقبات تحول دون الشمول الشمول مما استلزم الامر وضع توصيات تستدعي ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيم ورفع مستوياته.

ثالثا : دراسة (عزاوي اسامة و رفاع توفيق2021) مقال بعنوان: تعزيز شمول المالي كالية في تحقيق الاستقرار المالي .وقد عولجت هده الدراسة تحت الاشكالية التالية: ماهي اليات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره أداة لتحقيق ودعم الاسقرار المالي ؟

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء وتحليل ظاهرة الشمول المالي وتحديد مفاهيم متطلباته ومؤشرات قياسه إضافة الى اهميته في تحقيق الاستقرار المالي وسبل تعزيزه مع ابراز مدى تقدم دول العالم العربي في الشمول المالي.

النتائج:

- نلاحظ ان الشمول المالي اصبح يعد هدف رئيسيا لدى العديد من الدول والذي يؤدي الى التعزيز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة؛
- حسب مؤشر ملكية الحسابات المالية للأشخاص البالغين من 15 سنه بلغت نسبة 37% للعالم العربي مقابل نسبة 69% للمتوسط العالمي وهي نسبة ضعيفة؛
- رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقراض في العالم العربي خلال سنه 2017 حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية والذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن يزيد اعمارهم عن 15 سنه نسبة 14% الا انه يبقى ضعيف ودون المستوى فسلوك الاقراض في المنطقة العربية يتركز في الاقراض من العائلات والأصدقاء؛
- الشمول المالي محور استراتيجي يساعد في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق المستويات في العالم من هذا المنطلق يجب ان يكون الشمول المالي في قلب وصلب الهيئات المالية في الدول العربية.

المطلب الثاني :الدراسات الاجنبية

لقد انجزت العديد من الدراسات الاجنبية بلغة مغايرة للغة دراستنا لكن في نفس الموضوع الذي يصب في الدراسة التي اجريناها نذكر منها ما يلي:

اولا: دراسة masmoudi Karima et Sonia chetouane ,2020 وهي مقال بعنوان

the Impact of financial inclusion on algerian Banks أثر الشمول المالي على اداء البنوك الجزائرية دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري، وقد عولجت هده الدراسة تحت الاشكالية التالية: هل يؤثر الشمول المالي على اداء البنوك الجزائرية؟

تهدف هذه الدراسة الى: تحديد الشمول المالي ومؤشراته مع تحديد مدى تأثر الاداء المالي للبنوك بهذه المؤشرات.

اهداف الدراسة:

تم بنا نموذج لاختبار صحة الفرضيات على طريقتين: الطريقة الاولى : استنتاجية من خلال النهج الوصفي في بعض اجزاء الدراسة من خلال تشكيل القاعدة النظرية المستمدة من مختلف المراجع

الاخر استقرائي :من خلال النهج التحليلي في سياق دراسة الحالة تتعلق اساسا بتحليل مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على الوضع المالي.

نتائج الدراسة:

- تطبيق نظام الشمول المالي يعزز الكفاءة وسهولة الوصول الى الخدمات المصرفية بأسعار معقولة والتي تدعم مباشرة سهولة الحصول على ما يلزم من الائتمان للفئات المستهدفة من خلال تكلفة تمويل منخفضة؛
- يهدف الشمول مالي الى توفير الخدمات المصرفية لجميع شرائح المجتمع بطريقة امنة وفعالة؛
- تشجيع البنوك على تبني الشمول المالي من اجل زيادة ربحيتها وتحسين ادائها المالي.

ثانيا: دراسة babas mounira et Fail Nabila,2021 وهي مقال بعنوان

the reality of financial inclusion in the city of Sétif واقع مؤشرات الشمول المالي في ولاية سطيف

وقد عولجت هده الدراسة تحت الاشكالية التالية: ما هو واقع مؤشرات الشمول المالي في ولاية سطيف؟

تهدف هده الدراسة لمعرفة واقع مؤشرات الشمول المالي في ولاية سطيف لعينة من 316 فرد اكثر من 20 سنة

اهداف الدراسة :

تكمن اهداف الدراسة المتوصل اليها من خلال النقاط التالية:

- تحديد اساسيات الشمول المالي؛
- معرفة مدى امتلاك واستخدام الحسابات المصرفية من قبل سكان مدينة سطيف؛
- فهم انماط الدفع التي يستخدمها سكان سطيف؛

تعد الدراسة مهمة جدا لذلك برزت اهميتها في النقاط التالية:

- اهتمام معظم البلدان النامية والمتقدمة والمؤسسات الدولية بقضية الشمول المالي؛
- العمل على محاولة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛
- محاولة الكثير من البلدان اعتماد سياسات و استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي من خلال نشر الثقافة المالية والبرامج التعليمية وتعزيز البنية التحتية من التكنولوجيا المالية.

وقد كانت النتائج المتوصل اليها كالتالي:

- مستوى الشمول المالي في ولاية سطيف منخفض حيث ظهر ذلك خلال مؤشرات الادخار والاقراض والمدفوعات والتامين عدا مؤشر الحسابات المصرفية الذي عرف معدل مقبول من خلال اختبار الفرضيات الاحصائية تم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض ان مؤشرات الشمول المالي لم تحقق مستويات معتبرة مما يدل عن انخفاض مستوى الشمول المالي؛
- سجل مؤشر الشمول للادخار معدل منخفض حيث لا يمتلك معظم سكان سطيف مدخرات في المؤسسات المالية بسبب الدخل الضعيف ومسالة اسعار الفائدة؛
- من خلال استطلاع عينة من 316 شخص من المدينة فوق 20 سنة تما اكتشاف انا معظم مؤشرات الادماج المالي منخفضة باستثناء مؤشر حسابات المصارف حيث يمتلك معظم سكان سطيف حسابات بريدية للاستخدام الشخصي ويستخدمون الصراف الالي والذهاب الى فروع المصارف عند تنفيذ معاملاتهم المصرفية على الرغم من ان معظم الحسابات لا تتميز بكثافة السحب والايداعات.

ثالثا: دراسة abbad hayet et touati Karima,2022 وهي مقال بعنوان

impact de l'inclusion financière sur la stabilité bancaire en Algérie، تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك في الجزائر.

وقد عولجت هده الدراسة تحت الاشكالية التالية : ما هو تأثير الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي؟

تهدف هذه الدراسة: الى استطلاع اثر الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في الجزائر بشكل تجريبي

وقد كانت النتائج المتوصل اليها كالتالي:

- الوصول الى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي المقاس بمؤشر الاستقرار المصرفي الشامل؛
- الاشارة الى انه عندما يكون مستوى عال من الشمول المالي قد يحدث تأثير ايجابي او سلبي على الاستقرار المالي؛
- الوصول الى ان نتائج الدراسة المعمولة بينت تأييد لفرضية العلاقة العكسية بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛
- من خلال تحليل الانحدار المعمول في الدراسة للاختبار على مدى الدلالة الاحصائية لتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي اثبت وجود علاقة علاقة ذات دلالة احصائية .كذلك يشير الا ان الشمول المالي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي من خلال نمو الائتمان المصرفي للوكلاء الاقتصاديين الجديد المنضمين مؤخرا في الحياة المالية. كذلك يمكن ان يكون التأثير السلبي للشمول المالي على الاستقرار المالي مفسرا ايضا عن طريق الرجوع الى (sahay , et Al ....2015) التي تحدد التأثير الإيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي بمستوى معين من الاشراف على النظام المالي.

مطلب الثالث :مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية والقيمة المضافة

بعد التطرق لمختلف الدراسات السابقة المحلية, العربية والاجنبية التي لها صلة بموضوع الدراسة الحالية سوف تتم المقارنة بينهما ثم اعطاء القيمة المضافة من هذه الدراسة

الفرع الأول : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

جدول 03 : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

نوع الدراسة	اسم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
عربية	فلاق صليحة واخران، 2019	تتشابه من حيث تسليط الضوء على اهمية الشمول المالي والعمل على تعزيزه كون ركيزة اساسية لدعم الاستقرار المالي	تختلف في كون هذه الدراسة ركزت على دراسة الشمول المالي في العالم العربي بصفة عامة بينما الدراسة المقدمة ركزت على تعزيز الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر
محلية	فضيل البشير ضيف، 2020	هدفت كلتا الدراستين الى أثبات اهمية الشمول المالي	تختلف في كون ان هذه الدراسة ركزت على مدى تحقيق الشمول المالي في

		ودراسة واقعه والتحديات التي تواجه تحقيقه.	الجزائر والتحديات التي تحول دون تحقيقه بينما الدراسة المقدمة على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والعلاقة المترابطة بينهما.
عربية	عزاوي اسامة ورفاع توفيق 2021	كلتا الدراستين سلطت الضوء على متطلبات تعزيز الشمول المالي كونه اداة لتحقيق الاستقرار المالي	عكس الدراسة المقدمة التي هدفت الى إلقاء الضوء على تحليل الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر فان هذه الدراسة عملت على التركيز على سبل تعزيز الشمول المالي مع ابراز مدى تقدم دول العالم العربي في تحقيقه
أجنبية	Masmoudi et chetouane, 2020	تتشابه كلتا الدراستين حول تبيان اهمية مؤشرات الشمول المالي.	ركزت هده الدراسة على بيان اثر الشمول المالي على اداء البنوك الجزائرية مع تحديد مدى تاثر الاداء المالي للبنوك بهذه المؤشرات بينما الدراسة المقدمة على اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي والتفاعل بينهما
أجنبية	Babas et fali,2021	تتشابه كلتا الدراستين حول تحديد اساسيات الشمول المالي مع التركيز على مؤشراته	ركزت هذه الدراسة على انماط الدفع التي يستخدمها الافراد ومعرفة مدى امتلاك الاشخاص لحسابات مصرفية. بينما الدراسة المقدمة على كيفية الوصول الى الخدمات المالية وطريقة استخدامها
أجنبية	Abad et Touati, 2022	تشابه الدراستان كونهما عالجا العلاقة بين الشمول	تختلف في كون هده الدراسة ركزت على

		المالي والاستقرار المالي بمختلف جوانبه	تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك باستخدام تحليل الانحدار لاختبار مدى الدلالة الاحصائية لتاثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

المصدر : من اعداد الطالب

الفرع الثاني : القيمة المضافة

تأتي هذه الدراسة استكمالا للدراسات السابقة، نظرا لأهمية موضوع دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر حيث ان اغلبية دراسة الدراسات سعت لتقديم مفهوم عام للشمول المالية والاستقرار المالي ودور الشمول المالي وانعكاساته في التنمية وكل دراسة عملت على إبراز دور جهة من الجهات التي تعمل على تعزيز الشمول المالي والدي بدوره يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي.

وقد ركزنا في دراستنا الحالية على متغيرين: هما الشمول المالي من خلال تطرقنا الى مجموعة من المفاهيم حول الشمول المالي والاستقرار المالي والعلاقة بينهما ودور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي وكذا التعرف على مؤشرات الشمول المالي وتحليلها.

حيث تميزت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من خلال تطرقها على الاستراتيجيات المساعدة على تعزيز الشمول المالي التي تبنتها الجزائر وكان لبنك الجزائر دور كبير في دلك من خلال الإجراءات التي سطرها اد يعتبر الشمول المالي احد اولوياته الرئيسية بالإضافة إلى وضعه بعض الاجراءات المساعدة على تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر ومن خلال جمع هدان المتغيران يؤديان الى تحقيق اهداف متشاركة، اما الخطوة الثانية اكدت ان بنك الجزائر وحده يختص بالإشراف على القطاع المصرفي من خلال إعداد سياسات نقدية تساهم في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، كما اختلفت معا الدراسات السابقة في الحدود الزمانية والمكانية

خلاصة الفصل الاول:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الاساسية حول الشمول المالي ومؤشرات قياسه والاستقرار المالي, من خلال التطرق الى تعريف الشمول المالي والذي يعني وصول المنتجات و الخدمات المالية الى جميع قطاعات المجتمع خاصة الفئة المهمشة دوي الدخل الضعيف وذلك بأسعار معقولة من قبل الجهات الفاعلة وكذلك اهمية الشمول المالي التي تسعى الى تعزيز التنمية المستدامة واستقرار النظام المالي ، كدلك الاهداف المخطط لها على المدى المتوسط والبعيد من خلال تطبيق سياسة الشمول المالي التي تسعى الى ايصال مختلف الخدمات المالية لأفراد المجتمع بطرق رسمية والعمل على القضاء على مزودي الخدمات بطرق غير رسمية، كذلك أبعاد و مؤشرات الشمول المالي واهمية وضعها بشكل دقيق وفعال لتحسين قياسه، بالإضافة الى ذلك يجب على الجهات المعنية اعتماد سياسات وقوانين تعزز الشمول المالي من خلال تشجيع التمويل المستدام والابتكار في مجال التكنولوجيا المالية.

كذلك تم التطرق للاستقرار المالي بذكر مفهومه واهميته خاصة في التوزيع العادل للثروة في المجتمع لتفادي الوقوع في الازمات المالية وان يكون النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات ومجابهة التحديات التي تؤثر عليه. –قمنا ايضا بالإشارة الى رهان الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي الذي والذي استخلصنا منه وجود علاقة متبادلة وتفاعل بين الشمول والاستقرار المالي داك يعني انهما يتأثران ببعضهما البعض حيث يسهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي بدوره يسهم الاستقرار في تعزيز الشمول المالي هذا النوع من العلاقة يشكل دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة.

يجب الربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي من قبل الجهات المالية ووضع استراتيجيات لتنمية كلتا القطاعين وتطويرهما والذي يؤدي بدوره الى الوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

تمهيد:

بعدما تم استعراض الجانب النظري لموضوعنا من خلال الفصل السابق الذي تطرقنا فيه الى المفاهيم الاساسية حول الشمول المالي و الاستقرار المالي والعلاقة بينهما وتبيان دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي القيام بدراسة تحليلية لواقع قيمة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر وذلك عن طريق تحليل بيانات بعدما تم اخذها من مصادر مختلفة وعرض هذه البيانات ونتائجها.

و بهدف القيام بهذه المحاولة تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثان وهما:

- المبحث الاول: واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر؛
- المبحث الثاني: الركائز الاساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي الداعمة للاستقرار المالي في الجزائر.

المبحث الاول: واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر

وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي تشير البيانات الى ان الدول العربية، باستثناء دول الخليج تعاني من تحديات فيما يتعلق بتوفر الخدمات المالية والمنتجات المالية ومع ذلك يلاحظ ان الجزائر قامت بجهود كبيرة لتعزيز وتطوير الشمول المالي في انظمتها المصرفية ولمعرفة الوضع الحالي سنحاول تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر كذلك واقع الاستقرار المالي في الجزائر وضرورة سلامته كأساس لسلامة النظام المصرفي في الجزائري.

لذلك قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب :

- المطلب الاول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر؛
- المطلب الثاني : وضعية الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالوطن العربي؛
- المطلب الثالث : تقييم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

مطلب الاول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يعد تحقيق الشمول المالي احد التحديات الكبرى التي تواجه الجزائر في ظل تغيرات الاحوال الاقتصادية والاجتماعية الاخيرة، تتمركز الجزائر في المجموعة الثانية عالميا وفقا لمؤشر الشمول المالي ضمن دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا باستثناء ذات الدفع المرتفع. ولذلك في هذا المطلب سوف نتطرق الراق الى دراسة وتحليل الوضع الحالي لمؤشرات الشمول المالي باستخدام اهم المؤشرات في الجداول التالية.

الفرع الاول: مؤشر حيازة حساب في البنوك او المؤسسات المالية

ان امتلاك حساب في المؤسسات المالية والمصرفية هو الأساس والهدف للحصول و الانتفاع بالخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، كذلك مؤشر فتح حساب بنكي يبين كفاءة وقدر ة الجهاز المصرفي على تقديم الخدمات المالية، كذلك تعميم فكرة الثقافة المالية بين افراد المجتمع من نساء ورجال وتوليد فكر مصرفي وذلك يؤدي الى تعزيز الشمول المالي وتوسيع خدمات البنوك لكافة أفراد المجتمع ليعم الانتفاع بها ووجوب الاستمرارية في تطوير هذه الخدمات وتحسينها والعمل على تسيير سهولة ايصالها للافراد لان ذلك يولد لهم وعي مصرفي وتوطيد العلاقة بين الافراد والمؤسسات المالية والذي يعزز الشمول المالي.

الجدول (4): تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك او المؤسسات المالية في الجزائر

التعيين / السنوات		2011	2014	2017	2021
النسبة من اجمالي البالغين +15سنة		%33	%50	%43	%44
حسب الجنس	دكور +15سنة	%46	%61	%56	%57
	اناث+15سنة	%20	%40	%29	%31
حسب القوى العاملة	من القوى العاملة +15 سنة	%51	%66	%59	%65
	خارج القوى العتملة +15سنة	%18	%35	%29	%26
حسب الفئة العمرية	الشباب (15-24سنة)	%20	%38	%29	%27
	البالغين الكبار +25سنة	%40	%57	%49	%51
حسب المستوى التعليمي	مستوى ابتدائي فاقل +15سنة	%30	%48	%39	%39
	تعليم ثانوي فاكثر +15سنة	%40	%55	%49	%46
حسب مستوى الدخل	الدخل.افقر 40% (+15سنة)	%23	%37	%35	%32
	الدخل اغنى 60% (+15سنة)	%11	%59	%48	%25

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 (ملحق رقم 01)

الشكل رقم 02 : تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك او المؤسسات المالية في الجزائر

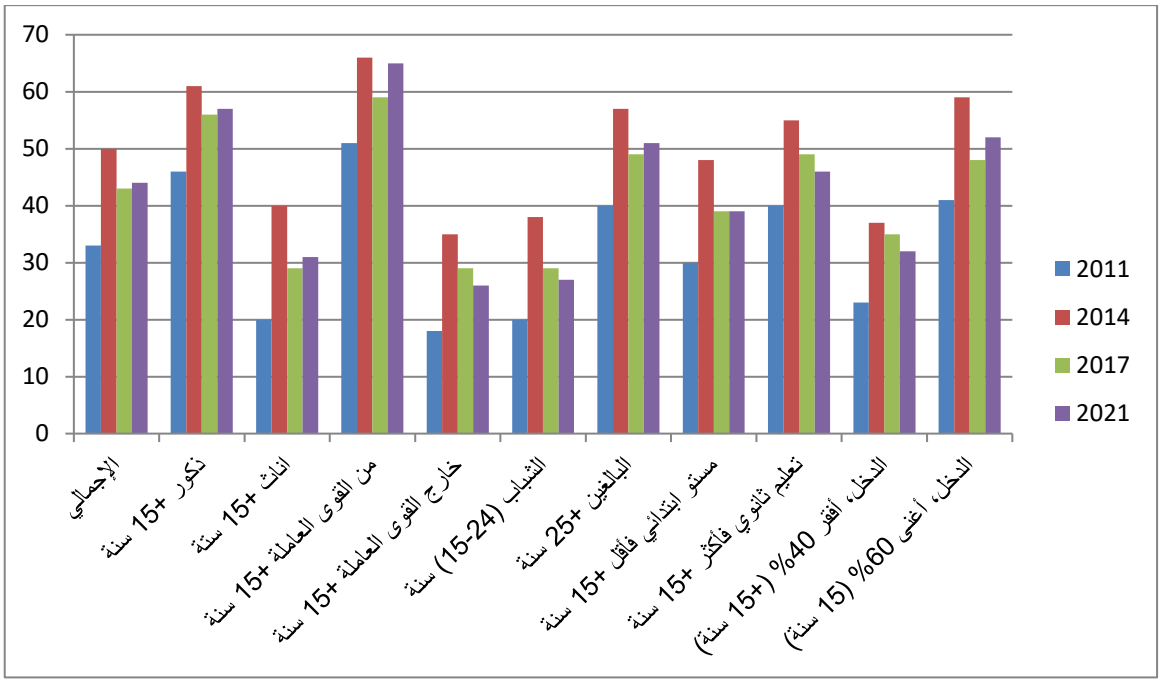

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 04

مؤشر امتلاك حساب في البنوك والمؤسسات المالية يبين لنا كفاءة الجهاز المصرفي وفروعه العاملة على تقديم وتوفير الخدمات للأفراد وقت طلبها واستمراريتهم في تحسين خدماتهم المقدمة للافراد وتسهيل الحصول عليها وقت الحاجة.

من خلال مؤشرات الجدول اعلاه (رقم4) والمتمثل في نسب السكان(اكثر من 15 سنة) الممتلكين لحساب في البنوك او المؤسسات المالية: ان نسبة الشمول كانت في 2011 بالنسبة للأشخاص البالغين (+15 سنة) كانت 33%، وارتفعت الى 50% سنة 2014، لكن في 2021 نقصت الى 44% وذلك راجع الى اختلالات وتذبذبات في الانظمة المعتمدة في تعزيز الشمول المالي وكذلك توزيع السيولة المالية في مشاريع اخرى خارج القطاع المالي.

اما نسبة البالغين (+25 سنة) في سنة 2021 كانت 51% وهي نسبة فوق المتوسطة لكنها جيدة مقارنة بالأشخاص الدين هم تحت السن القانوني الذين ليس لهم الحق في فتح حساب بنكي.

كذلك الجهات المعنية في الجامعات تلزم الافراد فتح حساب بنكي وذلك لتلقي اموالهم.

كذلك بالنسبة للقوى العاملة (+15 سنة) وصلت في سنة 2011 الى 51% وارتفعت الى 65% في 2021 مقارنة بالقوى الغير عاملة (خارج القوى العاملة) وصلت النسبة في 2021 الى 26% ومن بين بعض الاسباب في نقص نسبتهم مقارنة بالقوى العاملة: عدم الوصول الى مقدمي الخدمات المالية، كذلك انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية وعدم كفاية المال لديهم.

كذلك بالنسبة للذكور (+ 15 سنة) وصلت النسبة في 2021 الى 57% مقارنة بالنساء(+ 15 سنة) حيث وصلت في 2021 الى 31% ونلاحظ تفاوت في النسب قد يرجع ذلك الى العمل بالنسبة للذكور والبطالة للإناث الماكثات في البيت.

الفرع الثاني: مؤشر انتشار اجهزة الصراف الالي

يعد مؤشر إنتشار أجهزة الصراف الآلي احد المؤشرات الرئيسية للشمول المالي والتي تشير الى مدى تطور قنوات الخدمات المالية المتاحة للمستخدمين، ويسهم إنتشارها في تحسين إمكانية الوصول الى الخدمات المالية وتقليل التكاليف ويتمثل دورها الأساسي في توفير سهولة الوصول إلى المال والعملات الورقية خاصة في أيام العطل اين تقع صعوبة في الوصول الى الفروع البنكية بواسطة موظفيها

جدول رقم 5 : أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة	%6	%6	%7	%8	%8	%9	%9	10%	%9	%9	%9

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 (ملحق رقم 02)

الشكل رقم 3 : أجهزة الصراف الالي لكل 000 100 بالغ

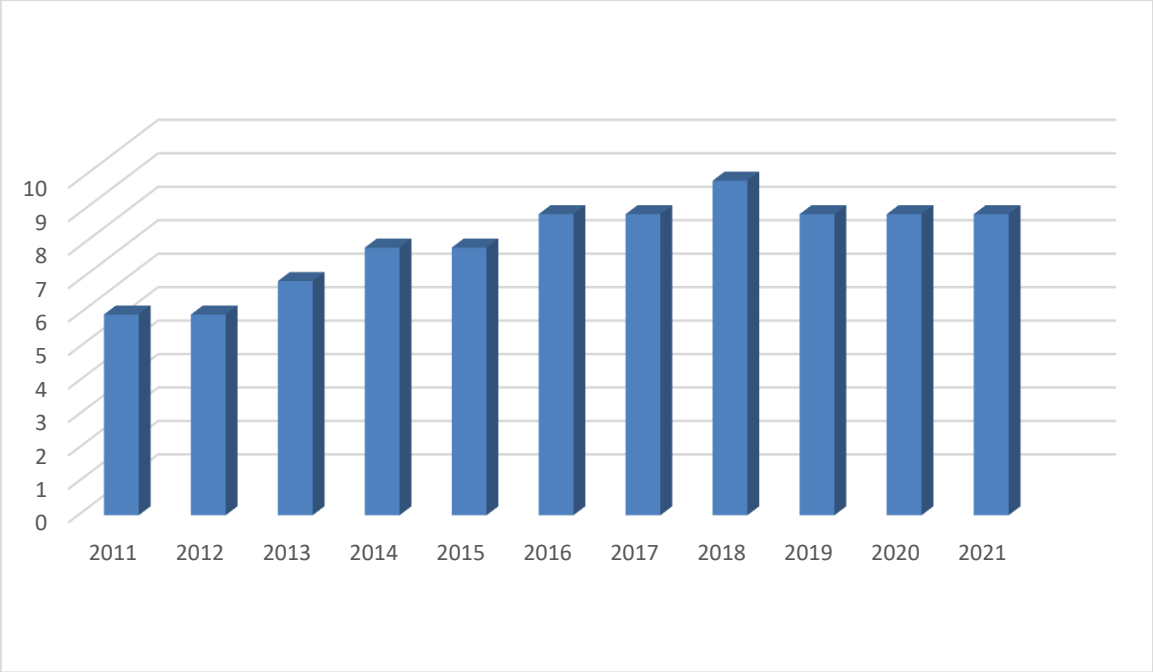

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 05

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان معدل انتشار اجهزة الصراف الآلي (atms)ضعيفة مقارنة بمعدل دول اخرى رغم التحسن الطفيف ادا في2011 كان المعدل 6% لاكن من سنة 2019 الى غاية 2021 لوحظ استقرار في النسبة وصل إلى 9% ودلك يوضح عدم الوصول إلى وعي استخدام أجهزة الصراف الآلي وغياب مفهوم الشمول المالي في القطاع المصرفي.

ان ضعف انتشار أجهزة الصراف الآلي لا يمكن الأفراد من الوصول الى حساباتهم و الإستفادة من اموالهم خاصة في وقت الحاجة للقيام بمعاملاتهم وتسديد مستلزماتهم إتجاه الغير خاصة في أيام العطل.

الفرع الثالث: مؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقة الدفع الالكتروني

أصبح الدفع عبر الانترنت عن طريق بطاقة cib منذ اكتوبر 2016 قيد التشغيل رسميا في الجزائر كالتالي :[1]

[1] - http://www.giemonetique, activité paiement sur internet, 16/06/2023, 16.45pm

ابتدأ في مرحلته الاولى خدمته عن طريق فتح الخدمة امام كبار المفوترين : المياه والطاقة (الغاز والكهرباء) وشركات الهاتف الثابت والمتنقل وشركات التأمين والنقل الجوي وبعض الادارات.

أما في الوقت الحالي اصبح 351 تاجرا عبر الانترنت اعظاء في نظام الدفع عبر الانترنت عن طريق بطاقة الانتربنك.

فيما يلي التقسيم حسب قطاع الاعمال لمعامله الدفع عبر الانترنت :

بعد انضمام البريد الجزائري إلى GIE MONETiQUE وتحقيق امكانية التشغيل البيني والتي دخلت EDAHABIA و CIB حيز الانتاج في 5 جانفي 2020، ستشمل الإحصائيات المنشورة من الآن فصاعدا نشاط الدفع الالكتروني والذي تم تنفيذه بواسطة بطاقة CIB و EDAHABIA .[1]

جدول رقم 6 : توزيع معاملات الدفع عبر الانترنت حسب القطاع خلال الفترة(2016-2023)

سنة	اتصالات	مواصلات	نقل	ماء/كهرباء فاتورة	خدمة ادارية	مزود الخدمة	بيع بضائع	الرياضة والترفيه	اجمالي عدد trxs	المبلغ (مليون دج)
2016	6563	388	51	391	0	0	0	0	7366	15.009
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	268
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982	332.6
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	20480	503.9
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	0	45930960	5423.7
2021	6993135	72164	9372	120841	155640	457726	13486	0	7821346	11176.5
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	152925	9048125	18151.1
جانفي 2023	7311505	22575	5064	34129	529	58091	2892	129017	893892	1897.8
فيفري 202	574682	21387	1197	44271	463	68025	2659	45877	758561	1737.6
مارس2 023	705370	24275	1262	51309	584	82676	3682	51557	920679	2013.0
افريل 2023	735541	244456927	5692	42937	652	70823	3942	64988	949022	2245.1

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الموقع http://www.giemonetique (ملحق رقم 03)

[1] -- http://www.giemonetique, مرجع سبق ذكره, 16/06/2023, 16.45pm

نلاحظ من خلال الجدول خلال الفترة(2016- افريل 2023) إرتفاع كبير في الدفع الالكتروني وشهد اقبالا وتطورا كبيرا بسبب انضمام بريد الجزائر الى الدفع الإكتروني و السهولات التي اصبح يوفرها خاصة في الوقت وبدا الارتفاع يظهر مع بداية جائحة كورونا خاصة في 2021 والقواعد المفروضة والاحترازات لدلك اصبح الاقبال على معاملات الدفع عبر الانترنت اكبر لسهولته واصبح اكثر امانا وتولد هده الثقافة بين الجزائريين شيئا فشيئا و كذلك هذه الارضية اثبتت جودتها وخدماتها لذلك لقت اقبال الكثير من المواطنين في تعاملاتهم معها لتوفيرها الامن وتولد عنصر الثقة بين الطرفين ومع الوقت وجب العمل على تصحيح النقائص والاخطاء لاكتساب اكبر عدد من الزبائن.

الفرع الرابع: مؤشر الادخار من النظام المصرفي

الادخار من اهم الخدمات و المعاملات التي تقدمها المصارف وكلما يرتفع معدل الادخار فذلك يدل على الثقة الممنوحة للمصرف والتزاماته اتجاه المتعاملين والعمل على كسب اكبر عدد منهم. في الجدول الموالي نذكر نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المصارف خلال السنوات (2011-2014-2017-2021).

جدول رقم 7 : الادخار من المصارف في الجزائر (% من البالغين)

		الادخار			
		2011	2014	2017	2021
النسبة من اجمالي البالغين +15سنة		%4	%14	%11	%16
حسب الجنس	ذكور +15 سنة	%6	%22	%14	%18
	اناث +15سنة	%3	%6	%8	%14
حسب القوى العاملة	من القوى العاملة +15سنة	%8	%22	%16	%22
	خارج القوى العاملة +15سنة	%1	%5	%7	%11
حسب الفئة العمرية	البالغين الكبار 15-24 سنة	%1	%9	%3	%6
	البالغين الكبار +25سنة	%6	%16	%15	%20
حسب المستوى التعليمي	مستوى ابتدائي فاقل +15سنة	%3	%13	%11	%17
	مستوى ثانوي فاقل +15سنة	%7	%15	%13	%15
حسب مستوى الدخل	الدخل.افقر 40 % +15سنة	%1	%11	%6	%9
	الدخل.اغنى60% +15 سنة	%7	%16	%15	%20

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 (ملحق 04)

الشكل رقم 4 : التمثيل البياني للسكان البالغين +15 سنة نسبة الادخار من النظام المصرفي

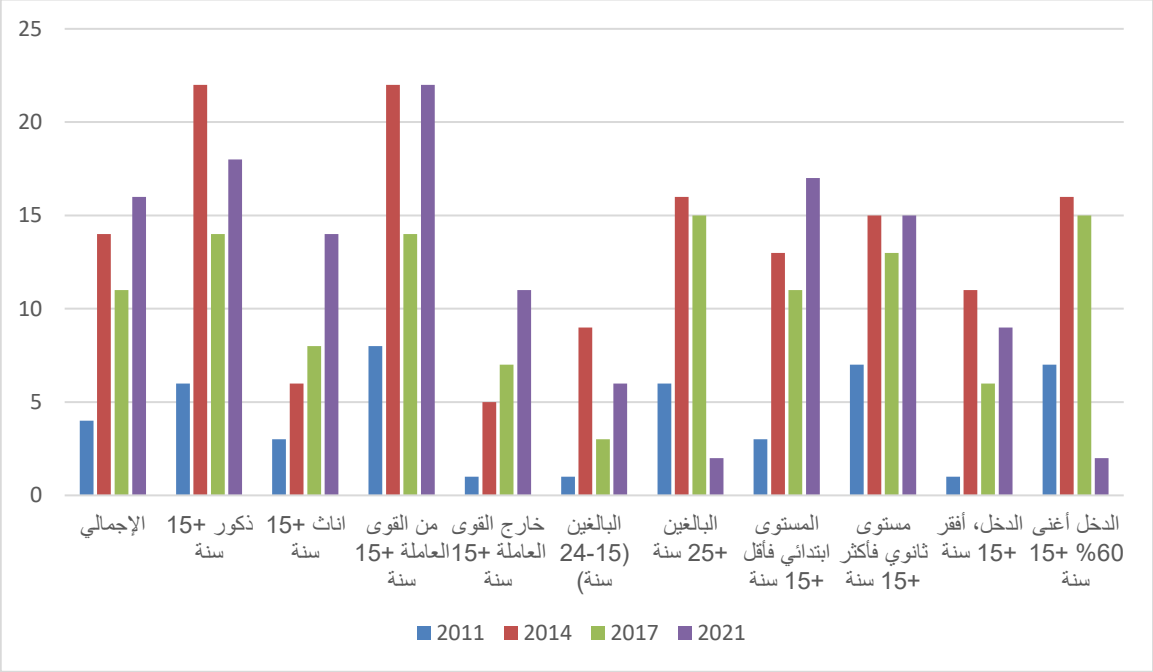

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه (رقم 4) ان نسبة الادخار بالنسبة للسكان البالغين (+15 سنة) من النظام المصرفي تعرف تذبذبات في النسب حيث سجلت في 2011 نسبة 4% ثم ارتفعت الى 14% في 2014 ثم انخفضت الى 11% في 2017 وعادت الى الارتفاع في 2021 الى 16%ويرجع التذبذب في النسب الى عدم وجود الثقة بين العملاء والبنك وكذلك الكثير من السكان يميلون الى ترك اموالهم في المنزل او استثمارها في مشاريع تعطيهم ربح اضافي وكدا ارتفاع نسبة التضخم خاصة بين عامين 2014و 2017 والذي يؤدي الى نقص فعالية الوساطة المالية لذلك يجب تكوين وعي للعملاء وتحسين الثقة المتبادلة بين العملاء والبنك لتحسين التعامل بينهم وتنمية الشمول المالي.

الفرع الخامس: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية

القروض التي يتم توزيعها وتقسيمها من طرف البنوك العمومية والخاصة هي تلك التي تكون موجهه للقطاع العمومي سوف نقوم بتحليل تطور حجم القروض ونسب توزيع والتي تكون مواجهه للقطاع العام الخاص من جهة البنوك العمومية الخاصة

جدول رقم 8 : تطور حجم القروض و نسب توزيعها

مليار دينار، نهاية الفترة

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة البنوك العمومية	85.7	86.7	86.5	87.84	87.51	87.58	86.78	86.59	87.93	88.30	85.53
حصة البنوك الخاصة	14.3	13.3	13.5	12.16	12.49	12.42	13.22	13.41	12.07	11.70	14.47
نسبة القروض الموجهة للقطاع العام	46.8	47.6	47.2	52.0	50.7	50.7	50.0	49.6	/	/	/
نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص	53.2	52.4	52.8	48.0	49.3	50.0	51.4	50.4	/	/	/
حجم القروض الممنوحة (مليار دينار)	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9	9947.0	10855.6	11180.2	9836.6

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2013، ص106، تقرير بنك الجزائر 2021، ص54 ، تقرير بنك الجزائر 2011، ص111 ، تقرير بنك الجزائر 2018، ص82 (ملحق رقم 05)

نلاحظ من الجدول أعلاه نسبة البنوك العمومية اكبر بكثير من نسبة البنوك الخاصة وهذا يدل على منح البنوك العمومية للقروض اكثر من البنوك الخاصة وكذلك يدل على عدم قدرة البنوك الخاصة على مقارعة البنوك العمومية ونقص خدماتها وضعفها، كذلك عند المقارنة بين نسبة القطاع الخاص كانت اكبر من القطاع العمومي نظرا للقروض المستفادة من طرف الافراد خاصة في عملية شراء وتمويل سكناتهم.

كذلك يقل الاقبال على الجهات الرسمية لصعوبة تمويله للأفراد بالقروض وطلب ضمانات كبيرة وكذلك الاجراءات تكون طويلة وفيها صعوبات وخصوصا الافراد يتجهون الى جهات غير رسمية وكذلك الجهات الرسمية تفرض معدلات فائدة كبيرة تؤثر على مقدرة الافراد في اخذ وطلب القروض منهم

الفرع السادس: مؤشر الكثافة المصرفية

يدل مؤشر الكثافة المصرفية على مقدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية دون دفع مصاريف التنقل الى المؤسسات المصرفية، كذلك يبرز مقدرة البنوك على استيعاب مدخرات الافراد. ويبين ويظهر مقدار توسع القنوات والشبكات المصرفية العاملة على توفير الخدمات المصرفية لأكبر عدد من الافراد بكل سهولة وذلك يؤدي الى رضى العملاء عن طريق الاستفادة من تلك الخدمات ومن الجهة المقابلة وجب على المصارف العمل على تحسين وتصحيح خدماتهم لكسب اكبر عدد من العملاء.

الجدول رقم 9 : الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الشبابيك	1441	1478	1499	1526	1557	1577	1604	1619	1637	1647	1700
عدد السكان لكل شباك	25500	25400	25000	25630	25660	26189	26309	26560	26817	26420	26438

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2017، ص69 ، تقرير بن الجزائر 2015، ص91 ، تقرير بنك الجزائر 2012، ص-ص 111-112 ، تقرير بنك الجزائر 2020، ص78 ، تقرير بنك الجزائر 2018 ص75 ، تقرير بنك الجزائر 2021، ص50 (ملحق رقم 06)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان شبكة وكالات المصارف في الجزائر تتحسن بشكل ملحوظ وهي في تقدم اذ وصلت عدد الشبابيك في سنه 2011 الى1441 شباك ورافقتها زيادة في كل عام في كل عام حيث وصلت في 2021 الى 1700 شباك وذلك يدل على حسن تطوير الخدمات لدلك لاقى اقبالا كبيرا من السكان عليها، لان مع زيادة النشاط الاقتصادي والتطور الاقتصادي، يزيد الطلب على الخدمات المصرفية من قبل الأفراد والشركات. لذلك، تعمل المؤسسات المصرفية على زيادة تواجدها وتوفير خدماتها بشكل أكبر، بما في ذلك فتح المزيد من الشبابيك البنكية.

الجدول 10 : عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني 2011-2021

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بنوك عمومية	1086	1091	1094	1113	1123	1134	1145	1149	1168	1184	1202
بنوك خاصة	274	301	315	325	346	355	364	372	377	394	401
مؤسسات مالية	81	86	85	87	88	88	95	95	91	96	97
مجموع	1441	1478	1494	1525	1557	1577	1604	1616	1636	1647	1700

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2012، ص112 ، تقرير بن الجزائر 2013، ص101 ، تقرير بنك الجزائر 2019، ص80 ، تقرير بنك الجزائر 2020، ص78 ، ، تقرير بنك الجزائر 2021، ص49 (ملحق رقم 07).

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المؤسسات المالية في تزايد مستمر خاصة في عام 2021 حيث وصلت الى 97 مؤسسة مالية مقارنة بسنة 2011 اد كانت 81 وكالة اد يرتبط زيادة عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني بتوسع نطاق الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. حيث تسعى البنوك العمومية والمؤسسات المالية إلى توفير خدمات متنوعة وشاملة لعملائها، مثل الحسابات المصرفية، القروض، البطاقات الائتمانية، الاستثمارات، وغيرها. لذلك، يتم فتح وكالات جديدة لتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات في مناطق مختلفة من البلاد.

كذلك مع مع زيادة عدد السكان ونمو الاقتصاد، يزداد الطلب على الخدمات المصرفية في مناطق مختلفة من البلاد. لذا، تفتح البنوك العمومية والبنوك الخاصة فروعًا ووكالات جديدة لتلبية هذا الطلب خاصة البنوك العمومية اد وصلت في 2021 الا 1202 وكالة وهيا في تزايد دائم.

كذلك قد تتبنى الحكومة الجزائرية سياسات وتشريعات مالية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية. قد توفر الدعم والتسهيلات للبنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية لفتح فروع ووكالات جديدة في مناطق مختلفة. هذا يعزز التنمية المالية ويعزز الوصول إلى الخدمات المصرفية في المجتمع.

كذلك المنافسة في السوق: اد تلعب المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة المجال لفتح وكالات كثيرة.

المطلب الثاني: وضعية الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالوطن العربي

الشمول المالي يعتبر عاملا اساسيا لمجابهة الفقر والبطالة بصفة عامة في العالم وبصفة خاصة في الوطن العربي ووجب تحقيقه لتوسيع الخدمات المالية لذلك سنحاول التطرق الى وضعية الشمول المالي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الجزئية المعمول بها من طرف البنك الدولي ومقارنتها بالوطن العربي.

الفرع الاول: وضعية الشمول المالي في الجزائر

وفقا لصندوق النقد العربي لاتزال المنطقة العربية تسجل احدى ادنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي كالتالي :[1]

إن 18% فقط من عدد السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014(وهي آخر بيانات متوفرة حتى 2018) مقارنة مع 43% في الدول النامية عامة و 24 %في دول افريقيا، جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى 13% عند النساء كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي سنة 2014 على المنطقة العربية(باستثناء دول الخليج العربي الست) تسجل اعلى نسبة من البالغين المحرومين من

[1] – فضيل البشير ضيف، **(مرجع سبق ذكره)**، ص480.

الخدمات المالية، حيث ان 80% من السكان الذي ليس لديهم حساب مصرفي، كما ان نسبة الشمول المالي في الوسط العربي تتراوح ما بين 21% و26% عام 2016 وامتلاك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية وهده النسبة اقل من المتوسط العالمي34. %

أما بخصوص الجزائر تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئة المالية المختصة(البنك الدولي) ان الجزائر تحتل المرتبة 14 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن لبنان، عمان، الكويت، قطر التي تحتل مراتب لا باس بها في هذا المؤشر كما ان هنالك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الاخير حيث انه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة نسبة 50.5% وفوق سن 25 سنة كانت النسبة 57.5 %كما ان نسبة البالغين الدين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة 1.5% ونسبة الاقتراض من العائلة والاصدقاء وصلت الى 13.2% وهذا المؤشر الاخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين(كباقي الدول العربية) مازالت تفضل الاقتراض من العائلة و الاصدقاء كدلك تشير البيانات ان نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهاز غير رسمية(1.5%) وقد يرجع ذلك الى منطق التركيز بنسبة كبيرة من البنوك على اقراض طبقات معينة من المجتمع دون الاخرى[1].

الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية

جدول رقم 11 : الشمول المالي في الدول العربية – ملكية حسابات % من البالغين سن 15 عام

الدول	2011	2014	2017	2021
الامارات العربية المتحدة	%60	%84	%88	%86
البحرين	%56	%82	%83	غ.م
الكويت	%87	%73	%80	غ.م
السعودية	%46	%69	%72	%74
لبنان	%37	%47	%45	%21
الجزائر	%33	%50	%43	%44
الاردن	%25	%25	%42	%47
تونس	غ.م	%27	%37	%37
موريتانيا	%17	%23	%21	غ.م
مصر	%11	%14	%33	% 27
فلسطين	%19	%24	%25	¨%34
العراق	%11	%11	%23	%19

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 (ملحق 08).

[1] – نفس المرجع السابق ص480.

الشكل رقم 5 : الشمول المالي في الدول العربية – ملكية حسابات كنسبة من البالغين سن 15 عام

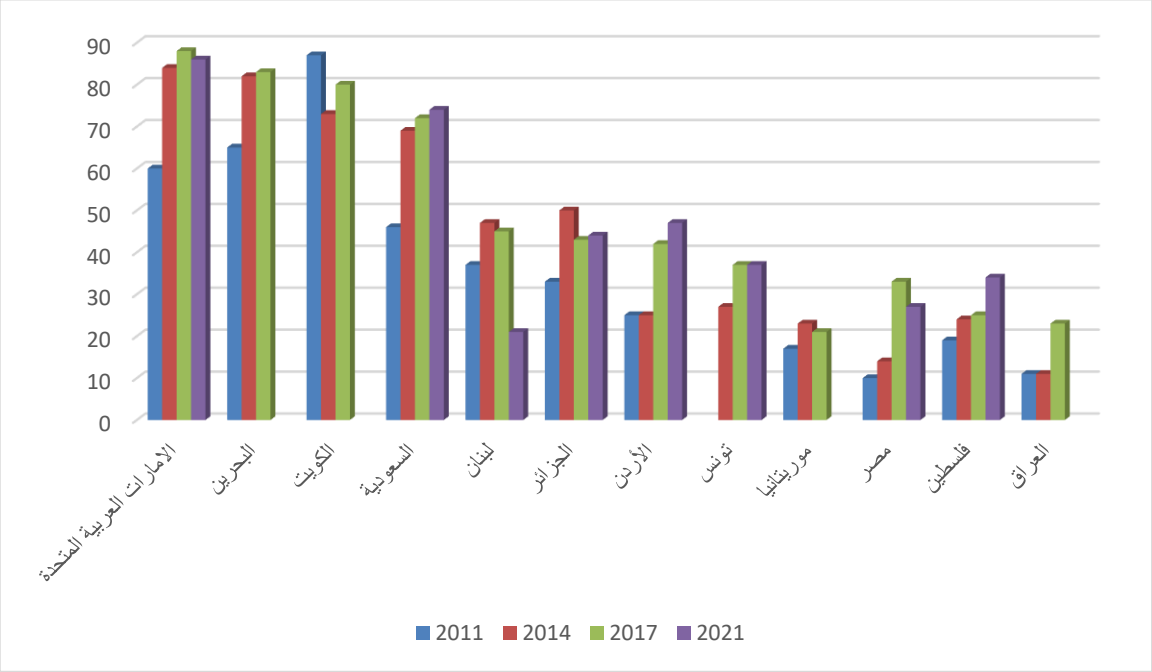

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه ورغم الزيادة في ملكية الحسابات بين الدول العربية خلال الفترة من 2011 الى 2021 تجد اختلاف وتباين بين هذه الدول ففي عام 2021 كانت نسبة ملكية الحسابات خاصة في الامارات والسعودية قد وصلت الى 86 % و 74% على التوالي كذلك كانت مرتفعة في عام 2017 في الامارات العربية والبحرين عند 88% و 83% على التوالي ترجع بعض الاسباب للارتفاع : من خلال تسهيل إجراءات فتح الحسابات المصرفية ودلك من خلال تيسير وتبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية للبالغين(+15 سنة) من خلال تبسيط الأوراق المطلوبة وتقليص العقبات البيروقراطية لتشجيع المزيد من الأفراد على فتح حسابات بنكية لدلك وجد تزايد كبير في نسب الملكية كل عام. كدلك تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية الجوالة. حيث تكون هذه الخدمات سهلة الاستخدام وآمنة، وتوفر وظائف متقدمة مثل إدارة الميزانية الشخصية وتتبع النفقات.

في حين هذا الرقم لا يتجاوز 25% في كل من موريتانيا، مصر , العراق، دلك راجع الى عدم وجود الثقة وثقافة التعامل بين العميل اتجاه البنوك وكدا ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي مع ضعف الكثافة المصرفية، لكن الجزائر في حالة تحسن مقارنة بالدول العربية الاخرى واحتلت مرتبة لا باس بها اذ وصلت النسبة في 2011 الى 33% ثم ارتفعت الى 50% في 2014 ثم انخفضت في 2017 الى 43% ثم ارتفعت في 2021 الى 44% وترجع بعض اسباب الانخفاض الى تذبذبات اقتصادية مرت بها الجزائر.

كذلك مصر عرفت قفزة كبيرة حيث كانت في 2011 النسبة 10% ووصلت في 2017 الى 33% من بعض اسباب النجاح تطوير خدمة المصارف لإستقطاب العملاء وتحسين خدماتهم التي لقيت اقبالا كبيرا من العملاء وخاصة من حين القروض المساعدة في حل مشاكلهم كشراء منازل، كذلك تطوير خدماتهم الإكترونية المسهلة للوقت العملاء.

جدول رقم 12 : الشمول المالي في الدول العربية % من البالغين فوق سن 15 عام (ذكور و اناث)

	ذكور				اناث			
الدول	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
الامارات العربية المتحدة	%69	%90	%93	%85	%47	%68	%76	%87
البحرين	%79	%90	%86	غ.م	%49	%67	%75	غ.م
الكويت	%93	%79	%83	غ.م	%80	%64	%73	غ.م
السعودية	%73	%75	%81	%82	%15	%61	%58	%63
لبنان	%49	%62	%57	%25	%26	%33	%33	%17
الجزائر	%46	%61	%56	%57	%20	%40	%29	%31
الأردن	%34	%33	%56	%59	%17	%16	%27	%34
تونس	غ.م	%34	%46	%45	غ.م	%21	%28	%29
مصر	غ.%	غ.م	%46	%31	%7	%9	%27	%24
فلسطين	%29	%27	%39	%41	غ.م	غ.م	%16	%26
العراق	%13	%15	%34	%22	%8	%7	%20	%15
موريتانيا	%23	%25	%26	غ.م	%12	%21	%15	غ.م

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 (ملحق 09).

الشكل رقم 6 : الشمول المالي في الدول العربية ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عام ذكور

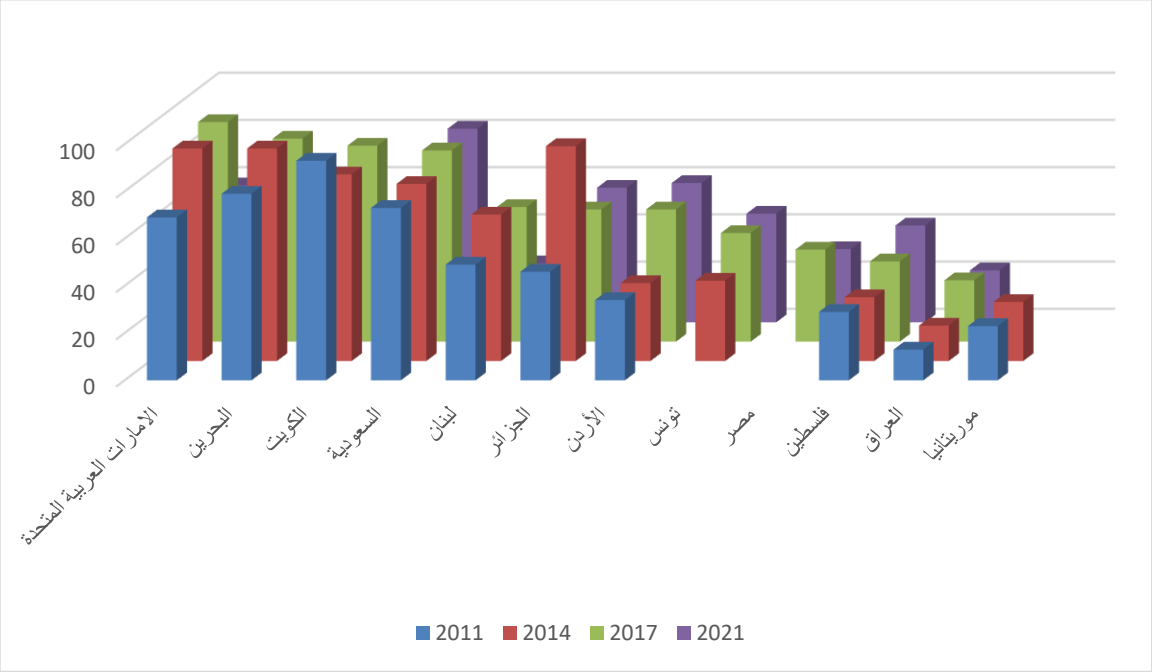

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم 7 : الشمول المالي في الدول العربية ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عام اناث

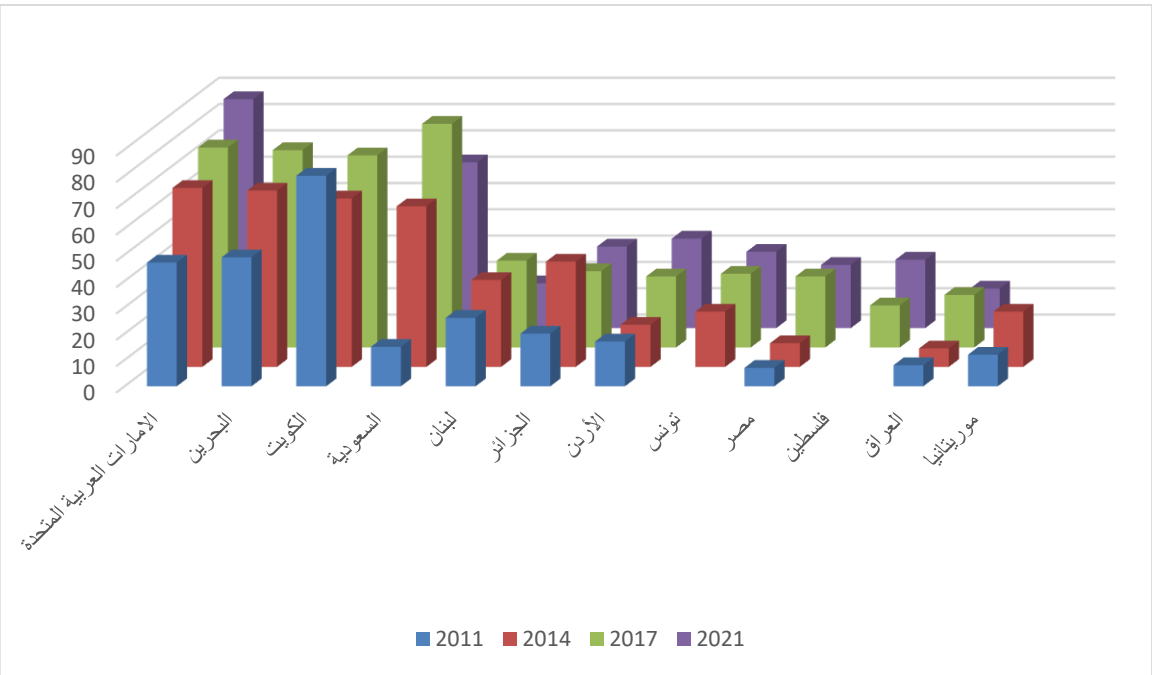

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول الاعلى رقم (11) ان نسبة ملكية الحسابات فوق 15 سنة الخاصة بالذكور والاناث عرفت تزايد ملحوظ خاصة في السعودية من جهة الاناث حيث كانت في 2011 النسبة 15% ووصلت الى 63% عام 2021 من بين بعض الاسباب لهدا الارتفاع حيث تم توسيع وتحسين البنية التحتية المالية في المملكة السعودية وتم تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومرنة لتلبية احتياجات النساء. كدلك تطوير خدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية الجوالة لتسهيل الوصول إلى الحسابات وإجراء المعاملات المالية لدلك زاد الاقبال على ملكية الحسابات.

كذلك تشهد السعودية تطورًا كبيرًا في تعزيز حقوق المرأة وتشجيع مشاركتهن في الحياة الاقتصادية من خلال تنفيذ إصلاحات هامة لتعزيز دور المرأة في المجتمع، بما في ذلك تمكينهن من الوصول إلى الخدمات المالية وتشجيعهن على فتح حسابات بنكية.

اما بالنسبة للجزائر كانت في 2021 النسبة 20% وارتفعت تدريجيا الى ان وصلت في 2021 الى 31% مقارنة بسنة 2017 التي عرفت تناقصا ودلك راجع الى تدبدبات اقتصادية. كدلك عدة عوامل تؤثر في هذه النسب، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات في البنية التحتية المالية والتوجهات المصرفية وثقافية للفرد

لكن بالمقارنة بين الطرفين فنسبة الذكور اكثر من الاناث حيث ما زالت الإناث تعاني من التهميش وكدلك تعذر الوصول الى القنوات المالية وكدلك فرض قيود قانونية على الإناث مقارنة بالذكور وبالتالي وجود صعوبات وعراقيل تنظيمية.

المطلب الثالث تقييم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الجزائري:

لتقييم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي يتم النظر في عدة عوامل ومؤشرات تشير الى صحة وقوة هذا النظام المصرفي وقدرته على تحمل التحديات والصدمات المالية. ومن بين اهم المؤشرات لقياس الاستقرار المالي والمصرفي مؤشر (z–score) لقياس الاستقرار المصرفي المستند اساسا على العائد على الاصول ونسبة حقوق الملكية الى اجمال الاصول.

الفرع الاول : نموذج ألتمان z-score لقياس الاستقرار المالي في المصارف:

لا شك ان إستمرار المصارف في نشاطها يتطلب قدر معين من الاستقرار المالي لذلك فقد تم صياغة العديد من النماذج التي تساعدها على التنبؤ المبكر للازمات لعل اهمها نموذج z-score الذي سوف نتطرق اليه كما يلي[1]:

قدم التمان سنة 1968 ما يعرف بتحليل التمايز لبناء نموذج للتنبأ بفشل الشركات (الافلاس) حيث قام التمان باختبار 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية في السنه الاولى قبل الفشل والافلاس، وكانت هذه النسب مرتبطة بدراسة وتقييم كل من السيولة و النشاط والربحية ومدى اعتماد المنشاة على مصادر التمويل الخارجية (الاقتراض).

بالإسقاط على المصارف يمكن ان يؤخذ هذا النموذج للتنبأ وقياس السلامة المصرفية واحتمالية حدوث اعسار مصرفي، بمعنى اخر يساعد على معرفة ما اذا كان المصرف سوف يتعرض لأزمة مالية او لا ويزداد هذا المؤشر بازدياد مستويات الربحية ورأس المال، وينخفض عندما يكون هنالك عدم استقرار في العوائد، الذي يمكن ان يظهر من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الاصول وكلما كانت قيمة هذا المؤشر اعلى كل ما ابتعد المصرف عن احتمال الفشل المالي وبالتالي يمكن الاعتماد عليه لقياس الصلابة المالية للمصارف و مختلف المؤسسات المالية.

انطلاقا من استراتيجيات مخاطر مرتفعة/ عوائد مرتفعة. والتي تتبع كذلك استراتيجية مخاطر منخفضة/ عوائد متواترة، شريطة ان تؤدي هذه الاستراتيجية الى الى نفس العوائد المعدلة حسب المخاطر يمكن كتابة علاقة z_score:

في احد اهم اشكالها كالتالي :

$$z\text{-score}=(\text{Ave ROA}+\text{Ave}(E/\text{assets}))/\text{var}(\text{ROA})$$

حيث V(ROA) :يمثل الانحراف المعياري للعائد على الأصول.

ROAi معدل العائد اجمالي الاصول= النتيجة الصافية السنوية÷ اجمالي الاصول.

E/A معدل كفاية رأس المال= الاصول الخاصة القاعدية÷ اجمالي الأصول.

[1] - حنان شاوي ، زهير بن دعاس، **قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-Score**، مجلة المعارف، مجلد 17، العدد 01، جامعة الشهيد حمه، الوادي الجزائر، جوان 2022، ص ص280-281.

وتكون درجات تقييم المقياس كما يلي :

إذا كانت قيمة المؤشر عالية فهذا يدل على قوة المركز المالي ومدى إمكانية استمرار المصرف وانخفاض درجة المخاطرة.

إدا كانت قيمة هذا المؤشر منخفضة فان هذا يشير الى عدم إمكانية استمرار المصرف وتعرضه للفشل وذات درجة مخاطرة مرتفعة. [1]

يستند المؤشر على فكرة ان العائد على الاصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطه (μROA)وانحرافه المعياري (σROA) وان نسبة حقوق الملكية لإجمالي الاصول (K=E/A)تتوزع حسب حول الوسط الحسابي للعوائد على الاصول.(σROA)

كالتالي :[2]

$$Z-Score = \frac{\mu ROA + K}{\mu ROA}$$

σROA : الانحراف المعياري للعائد على الأصول (ROA)

و تحسب كما يلي :

$$\sigma ROA = \sqrt{\frac{(ROA - \overline{ROA})2}{n}}$$

الفرع الثاني : قياس Z-Score للقطاع المصرفي :

من أجل إختبار مدى الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري سنقوم بقياس Z-Score المصارف الجزائري ككل .

[1] – نفس المرجع، ص281.

[2] - دردور أسماء ، خوالدي سليمة، **قياس الاستقرار المالي و المصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية و الخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-Score للفترة 2008-2018**، مجلة الاقتصاد و الإدارة، مجلد19، عدد2، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي الجزائر، 2020 ، ص 53، بتصرف.

جدول (13) : قيمة Z-Score المصارف الجزائرية للفترة (2009-2021)

السنوات	ROAi	E/assets	(ROAi-$\overline{ROAi}$)	$(ROAi - \overline{ROAi})^2$
2009	0.0175	0.2601	-0.0015	0.0000021
2010	0.0216	0.267	0.0026	0.0000068
2011	0.0193	0.2458	0.002	0.000004
2012	0.0167	0.2267	0.0003	0.0000001
2013	0.0201	0.19	0.0023	0.0000051
2014	0.0183	0.239	0.0011	0.000001
2015	0.0186	0.2034	0.007	0.00000045
2016	0.0205	0.1814	0.0004	0.0000001
2017	0.0205	0.1885	0.0015	0.000002
2018	0.0242	0.2241	0.0052	0.000027
2019	0.0151	0.1408	-0.0039	0.00001
2020	0.0143	0.0831	-0.0047	0.000021
2021	0.0195	0.1118	0.0005	0.0000002
المجموع	0.2467	2.2517		0.00007985

البيان	المجموع
σROA	0.0012
$\overline{ROA}$	0.019
Z-Score	13.41

المصدر :من اعداد الطالب بناءا على معطيات واردة في تقارير مالية سنوية لبنك الجزائر(2009-2021) (ملحق رقم 10)

من خلال قيم z-score للمصارف في الجزائر يتضح انه يجب عليها أن تخفض الارباح بأكثر من 13.41 مرة عن انحرافها المعياري حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه مختلف دائنيها كما نلاحظ ان قيمة z-score مرتفعة وهذا قد يدل على أن المصارف الجزائرية ككل تتمتع باستقرار مالي جيد ومنه فهي بعيدة عن التعثر و الافلاس.

المبحث الثاني : الركائز الاساسي لتعزيز مستويات الشمول المالي الداعمة للاستقرار المالي في الجزائر.

يعد الشمول المالي احد المفاهيم الرئيسية في تطوير النظم المالية الحديثة ويشير الى توفير الوصول الكامل والمتساوي للخدمات المالية والمنتجات لجميع شرائح المجتمع بغض النظر عن ذوي الدخل المحدود او الموقع الجغرافي او العوائق الاجتماعية. يعد تحقيق الشمول المالي احد اهداف العديد من الدول بما في ذلك الجزائر حيث يرتبط بزيادة الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

لذلك قسمنا هذا المبحث الى مطلبين:

- المطلب الاول: معيقات وتحديات الشمول مالي في الجزائر؛
- المطلب الثاني: الاستراتيجيات المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الاول : معيقات وتحديات الشمول المالي في الجزائر

يهدف تحقيق الشمول المالي في الجزائر الى توفير الوصول الى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن مكان اقامتهم او وضعهم الاقتصادي ومع ذلك تواجه الجزائر بعض المعيقات والتحديات في تحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول: معيقات تنمية الشمول المالي في الجزائر

تنميه الشمول في الجزائر يواجه عددا من المعيقات التي تحول دون تحقيقها بشكل كامل فيما يلي بعض المعيقات الرئيسية التي تؤثر على تنميه الشمول المالي في الجزائر.

اولا: ضعف البنية المالية التحتية:

نقصد بها ضعف المكونات الاساسية لها والمتمثلة فيما يلي:[1]

عدم موائمة البيئة التشريعية: ان البيئة التشريعة التي تنظم النشاط المصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا اي قبل حدوث ما أعدت لاجله.

عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الاسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ اكثر من عقد من الزمن فلا توجد قوانين تسمح او تمنع ممارسة الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

[1] - عمار ياسين اوسياف ، شافية شاوي،(مرجع سبق ذكره)، ص125.

التأخر في القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية لإنجاح التجارة الالكترونية والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.

القوانين التي تصدر لا ترافقها مذكرات عمل او تعليمات شرح كيفيات تطبيقها مما يؤدي الى تضارب على مستوى مختلف المصارف بسبب كثرة التاويلات كذلك الفهم الضيق للقوانين التي وضعت من اجل مكافحة تبييض الاموال و تمويل والتطبيق المفرط لها ادى الى رقص استقبال ودائع بمبالغ كبيرة بدون ادلة او اسباب واقعية.

ثانيا :ضعف الشبكة المصرفي

في سنه 2014 جاء قانون المالية ليعهد الى بنك الجزائر مهمة تتمثل في ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطوير بعد الانتشار المصرفي على المستوى الوطني لاكن بعد منح الاعتمادات لفتح البنوك الخاصه والمكاتب لكنها اذا قورنت بالمعدل العالمي فهي ضئيلة جدا و انعدام الادلة والتغطية ومن آثار ضعف الشبكة المصرفية :

أ. **وسائل الدفع وأنظمة التمويل:** المصارف توفر البطاقات البنكية (CBR) وبطاقات الإئتمان (cib) لكن الواقع المصرفي يشهد ضعف هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له من بينها ضعف البنية التحتية المالية وكذلك غياب الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية؛

ب. **قواعد البيانات :** مكاتب الاستعلام الائتماني التي كان معمول بها لم تعد تؤدي دورها بالإضافة الى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الافراد والشركات الامر الذي اضعف الثقة بين البنك واللون؛

ج. **العنصر البشري** : ضعف مهارات اعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف مما ادى الى تفشي ظاهرة الاختلاس كذلك تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة وفعالة للتكوين[1].

الفرع الثاني : تحديات الشمول المالي في الجزائر

إن القطاع المالي والمصرفي يعد من الانشطة الاقتصادية التي تصنف من بين الاكثر تأثرا بموضوع العولمة وبالأخص الشمول المالي وله صلة بالجهاز المصرفي اين كانت له سلبية عند ظهور الأزمة العالمية 2008 واتضحت آثاره على الدول النامية من بينها الجزائر كالتالي [2]:

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 125-126.

[2] - ميسم الصغير، **الشمولية المالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية -دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،عدد2،مركز جامعي تامنغست،الجزائر،2012،ص504.

ان من تداعيات الازمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات في الجزائر.

ارتفاع فاتورة الواردات ترجع الى زيادة مستويات التضخم في الاسواق العالمية و من مظاهر ذلك: ارتفاع اسعار المواد الغذائية ب 8.6%، ارتفاع سعر المواد الزراعية ب 4.1%، ارتفاع المنتجات الغذائية ب 13.5%.

تراجع الدينار الجزائري امام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخيل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فواتير الواردات مما يؤدي الى استنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة.

معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 قذر ب 2.2% وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة و لهذا تواجه مشاريع التنمية الوطنية عند صعوبات مما يؤدي الى انخفاض مداخيل الدولة والذي ادى الى تأجيل او الغناء عدة مشاريع كانت مبرمجة.

رغم ذلك لم يتأثر الاقتصاد الجزائري بطريقة مباشرة الا انها تأثرت بطريقة غير مباشرة لذلك وجب اتخاذ عدة إجراءات لمجابهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر التي تعتبر أحد إفرازات الشمول المالي:

اقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث تعتمد على القطاع الفلاحي والصناعي والسياحة والخدمات.

ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج اسلوب الشفافية لاجتناب المصارعة.

ضرورة تأهيل الاقتصاد وذلك عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار لتعويض ركود اسواق الدول النامية[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب تبني إستراتيجية شاملة تهدف الى تعزيز وتوسيع الوصول الى الخدمات المالية للأفراد والشركات في جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية خاصة بنك الجزائر اذ هو المسؤول عن صياغة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث يتولى مراقبة واشراف عمل البنوك والمؤسسات المالية كذلك له دور حاسم في مراقبة تطورات القطاع المالي والسعي لضمان سلامته واستقراره ويتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشمول المالي.

[1] - نفس المرجع، ص ص 504-506.

الفرع الاول: الاجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي

بنك الجزائري يعتبر الشمول المالي احد اولوياته الرئيسية ويسعى جاهدا لتعزيز الوصول للخدمات المالية لجميع الفئات السكانية في البلاد وقد اتخذ البنك العديد من الاجراءات لتحقيق هذا الهدف.

من بين اهم الاجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي كالتالي :[1]

1. دعم البنية التحتية المالية: ويعتبر هذا من الدعائم الاساسية لارساء بيئة ملائمة لتحقيق الشمول المالي على ان يتوافق هذا مع توفير بيئة تشريعية ملائمة تضمن التقليل من المبالغة في تطبيق الاجراءات والتوقف عن اشتراط اي وثيقة ثبوتية في حالات الايداع حتى يتم إدماج اكبر قدر ممكن من النقد في دائرة الجهاز المصرفي؛
2. زيادة معدل الكثافة المصرفية: ذلك من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للوكالات البنكية والمؤسسات المالية وكذا التركيز على إنشاء فروع او مكاتب تمثيل تعني بالتمويل المتناهي الصغر كمشروعات المرأة الماكثة في البيت والمناطق الريفية؛
3. العمل على تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسويق وذلك من خلال مواكبة التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة في المجال المصرفي وندكر على سبيل المثال تعميم الموزعات الالية للنقود DAB عبر كامل الوكالات البنكية والمؤسسات المالية تطوير شبكة الانترنت بتدفقات عالية تضمن سير العمليات المالية بدون انقطاع؛
4. تعميم العمل بمحطات الدفع الالكترونية .TPE توفير خدمات الهاتف المصرفي استعمال الشبكات الالكترونية وغير ذلك من التقنيات المتطورة التي تدعم الشمول المالي الرقمي؛
5. تنمية الرأسمال البشري : إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاهتمام بالمورد البشري الذي يعتبر الاساس في كل عمل تغيير وتطور ذلك من خلال اجراء دورات تكوينية وتدريبية بالتنسيق مع مؤسسات عالمية رائدة في المجال المصرفي؛
6. استهداف العمليات المالية المصرفية الاسلامية لاستقطاب شريحة اوسع وضمان توسع في الشمول المالي الرقمي ولعل اهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الاسلامية كأحد الطرق الفعالة لتمويل الاقتصاد الوطني واستهداف شريحة من المتعاملين داخل المجتمع؛
7. تحسين وتطوير الوساطة المصرفية بشكل يضمن التثقيف المالي : يجب ان يرتكز تحسين وتطوير الوساطة المصرفية بالضرورة على عصرنة انظمة معلومات المصارف حيث ستسمح هذه الانظمة بتوسيع

[1] - بوعيشاوي مراد ،عماد غزازي، **الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا كوفيد 19**،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مجلد6، عدد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، جوان 2021، ص ص 80-81.

مجموعة المنتجات والخدمات المالية نحو الزبائن وادماج مالي اوسع سواء من حيث جمع الادخار او من حيث تسهيل عملية الحصول على القروض.

كذلك هناك بعض الاجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في مجال تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي كالتالي:[1]

اولا : في مجال تعزيز الشمول المالي

- مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب : يسمح تحسين الاطار القانوني والتنظيمي في هذا المجال بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي(GAFI) الذي يضمن قائمة البلدان التي تعرف اخفاقات استراتيجية في هذا المجال؛
- العمق المالي (الشمول المالي) : تعزز النظام المصرفي في 2016 بعشرين وكالة جديدة و 35 وكالة عام 2017 هذا ولا تزال الشبكة العمومية مهيمنة الى حد كبير مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة الى تحفيز اكبر.

ثانيا : في مجال تعزيز الاستقرار المالي

- تعزز التدابير التشريعية الجديدة(الامر رقم 10_4 المؤرخ في 12 اوت 2010) الاطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الارساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي ويأتي هذا التعزيز للإجراءات التنظيمية المتخذة في هذه السنوات الاخيرة على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لاسيما النظام رقم 08/04 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس المال الادنى للبنوك والمؤسسات المالية 08/05 المؤرخ في ماي 2009 و المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية؛
- عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبار الصلابة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية غير مصرفية مستهدف افضل رقابة للمخاطر المصرفية؛
- تقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر من جهتها بمراجعة قوانين الصلابة المالية والتي تتمثل في احدى عشر مؤشر مسمات " مؤشرات دنيا " مع استهداف المؤشرات الاخيرة والمسمات " مؤشرات مقترحة" ؛
- في سنة 2010 اعطت اللجنة أهمية خاصة لتقييم الدوري لاستقرار النظام المصرفي والمالي خاصة بواسطة اختبارات الصلابة التي ادخلت منذ 2007 وفي نفس السنة وفي مجال الادوات (الاحترازية) الكلية (الاحتياطات الاجبارية) اهتمت لجنة الاستقرار المالي اكثر بفائض الهيكلية الذي يسير النظام المصرفي؛

[1] - كركار مليكة، **(مرجع سبق ذكره)**، ص ص 372-373.

- أخيرا عززت التدابير التشريعية الجديدة لشهر أوت 2010 بقوة جهاز الوقاية وحل الازمات مع التركيز خاص على توجيه الاشراف المصرفي نحو المخاطر. ان تكثيف تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات الشرفية على القطاع المالي (بنك الجزائر ، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية ، هيئة رقابة شركات التأمين ولجنة تنظيم البورصة ومرافقتها) والذي يهدف الى تدقيق معرفة مستوى النظام المالي للدورات الظرفية يسمح بكشف أفضل كما يهدد الاستقرار المالي في هذا الاطار تم في شهر ماي من سنة 2010 القيام باختبار مقاومة النظام المالي على مستوى كل هيئة وعلى مجمل النظام للصدمات الداخلية والخارجية بمساعدة خبراء من البنك الدولي[1].

الفرع الثاني :السياسات النقدية لبنك الجزائر الداعمة لتعزيز الشمول المالي :

يختص بنك الجزائر وحده بالإشراف على القطاع المصرفي وعلى نظام الدفعات وعلى استقرار النظام النقدي والمصرفي ويضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية ويشرف على تنفيذها ويعمل على سلامة النظام النقدي والمصرفي ويشرف على تنفيذها ويعمل على سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الاسعار وان الاستقرار المالي يعزز الشمول المالي والعكس .

من هذا المنظور فقد حرس بنك الجزائر سواء من خلال الاصلاحات المصرفية أو من خلال إعداد السياسة النقدية على مراعاة مثل هذه الجوانب بما يساهم في دعم وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الوطني كما يلي:[2]

اولا: توحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية :

ان ضعف الاداء للاقتصاد الجزائري كان بسبب تقسيم هذا الاقتصاد الى مستويات مختلفة (اقتصاد طبيعي، ، اقتصاد غير شكلي ، اقتصاد رسمي) أي أن العملة الوطنية لم تكن تؤدي نفس الوظيفة بالنسبة لكل مستويات الاقتصاد المذكورة حيث ان الدينار لدى القطاع العائلي يختلف عن وظيفته لدى قطاع الاعمال (المؤسسات العامة)

لذلك فالعملة الوطنية كان دورها ثانويا في تنظيم الاقتصاد حيث كانت مجرد وسيلة من وسائل الرقابة المركزية في منح الائتمان (توزيع القروض) هذا من جهة ومن جهة أخرى تنفيذ مشاريع المؤسسات العمومية من جهة ثانية .

---

[1] - نفس المرجع، ص373.

[2] - عبد الله البحري ،علي صاري، **مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز وإرساء الشمول المالي في الاقتصاد الوطني**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، مجلد2، عدد1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تمنراست، الجزائر2021، ص ص 330-331.

حيث أن المؤشر الاساسي على هذا التطور غير متوازن للعمليات النقدية هو تطور الودائع الادخارية للعائلات والزيادة المتواضعة للادخار للمؤسسات العمومية.

اصبح حتميا توحيد وظيفة الدينار في الاستعمال الداخلي من خلال:

- جعله أداة لتخزين القيم أو جعله يمثل قوة شرائية و أخذه في جميع مستويات الاقتصاد الوطني؛
- في هذه الحالة يصبح الدينار يمثل بالنسبة للمؤسسات العمومية كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الخاصة و للعائلات دور فعال في تخطيط النفقات واتخاذ القرارات بشأن العمليات الجارية والرأسمالية.

ثانيا : دعم الثقة في البنوك لتعبئة المدخرات :

نظرا لان نشاط البنوك قائم اصلا على دعم ثقة الموظفين بها فقد وضع بنك الجزائر قواعد ومعايير في المادة 92 في قانون النقد و و القرض :

- النسب بين الاموال الخاصة و التعهدات؛
- نسب السيولة واستعمال الاموال الخاصة؛
- النسب بين الودائع والتوظيفات؛
- توظيفات الخزينة والمخاطر بشكل عام.

ثالثا : تنظيم عملية الائتمان :

يجبر قانون النقد و القرض البنوك والمؤسسات المالية على احترام ضوابط التسيير الفعال بهدف ضمان توازنها المالي والمحافظة على أموال الغير بأن تلتزم البنوك بالقواعد والاعراف المصرفية في مجال منح الإئتمان ومراعاة ارتباط قرارات منح التسهيلات الائتمانية بأغراض معينة وان متابعة استخدام هذا الائتمان في حدود هذه الاغراض و ألزم القانون بذلك كافة البنوك والمؤسسات بالانخراط في مركز المخاطر للبنك المركزي واحترام قواعد البنوك كما يفرض عملية تقديم تصريح خاص بكل القروض الممنوحة الى العملاء سواء كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين ويبلغ البنك المركزي جميع الهيئات المالية المعلومات الخاصة بالزبائن ولا يمكن لها ان تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركز المخاطر إلا زبون جديد بعد استشارته مسبقا.[1]

[1] - نفس المرجع، ص ص 332-333

الفرع الثالث : مقترحات لترقية الشمول المالي في الجزائر

تعتبر التنمية الاقتصادية شريان اقتصاد الدولة، حيث تتحكم مستوياتها في تطور الدول أو تخلفها فكل بلد يعمل على اتخاذ إستراتيجيات تعمل على تحسين المستوى التنموي وتعزيز الشمول المالي تفاديا لكل المشاكل التي تؤثر سلبيا عليها وسوف تقترح بعض الحلول وهي كالتالي[1] :

اهمية ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومات والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الاطار المتكامل للشمول والاستقرار الماليي؛

حث صانعي القرارات على اهمية تحقيق التناغم بين استراتيجيات تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة واعطاء أهمية التثقيف المالي اللازمة لشريحة كبيرة من المجتمعات العربية؛

الاهتمام بالنظام الالكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة وتطور البنية التحتية للنظام المالي للدولة؛

خلق بيئة مشجعة وملائمة لحصول الشباب والنساء على التمويل والخدمات المالية وتوسيع نطاقها عبر المناطق في الدولة؛

تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمجتمعات المالية مع ضرورة دمج الشمول المالي في الاستراتيجيات والرؤى الوطنية؛

تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .[2]

كذلك من بعض المقترحات لترقية الشمول المالي

التثقيف المالي: اذ يعتبر التثقيف المالي خطوة اساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما اصبحت الثقافة المالية في العالم اجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول حيث عرفت منظمة (oecd) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين مفهوم الخدمات والمنتجات المالية والمتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، ذلك عن طريق تقديم المعلومات والارشاد المالي او النصيحة المالية وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف

[1] - سيساني ميدون، تحديات الشمول المالي في الجزائر على ضوء واقع الدول العربية خلال الفترة (2011-2019) مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد14، عدد01، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة،الجزائر،ص332

[2] - نفس المرجع، ص ص 332-333.

زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة اخرى من شانها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم.[1]

الحكومة الالكترونية: يوجد اليوم شبه اجماع حول الدور المحوري الدي تؤديه تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تحقيق النمو الإقتصادي و الإجتماعي، وتعد الحكومة الإلكترونية إحدى المنصات المعاصرة الهامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية من المتفق عليه ان انتشار الحكومة الالكترونية لدعم الحكومة الرشيدة ضروري ابناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات.

كما ان وجود حكومة إلكترونية يمثل عاملا مساعدا لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ذلك من خلال ما يلي[2]:

- العمليات الرئيسية التي تصب في اطار الحكومة الإلكترونية تؤدي الى تنظيم عملية نشر المعلومات على المواقع الرسمية الإلكترونية والتفاعل مع المواطنين؛
- ان التوجه الى الحكومة الإلكترونية يوجب تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو عامل مساعدة للشمول المالي؛
- تعتمد الحكومة الإلكترونية على التحصيل الالزامي للمدفوعات المالية الحكومية إلكترونيا للمتعاملين مع جهة الحكومية المختلفة، مما يساعد على اعتماد وسائل الدفع الحديثة، كما يدفع البنوك المؤسسات المالية الى تطوير وسائل الدفع الالكتروني؛
- كما انه من متطلبات الحكومة الإلكترونية قيام السلطة النقدية بدورها في مراقبة انشطة البنوك المتصلة بالصيرفة الالكترونية خصوصا انظمة الحماية والسرية بهدف المحافظة على اداء الجهاز المصرفي؛
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية: يشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والافراد والشركات التجارية والحكومة ومن اجل الربحية تحاول المنظمات المصرفية كالمنظمات الاخرى المسيطرة وخفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا و الإبتكار ادواتها لتحقيق دلك؛
- من النماذج الناجحة تجربة كينيا التي قامت بشطب الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول m-pesa حيث قامت الشركة الكينية الرائدة للهواتف المحمولة (سفاري كوم) بتقديم طريق هاتف محمول عادي ويجري تحويل الاموال بواسطة شبكة من الوكلاء (المتاجرة الصغيرة، ومحطات الغاز ومكاتب البريد، و فروع المصارف التقليدية) الذين يحلون محل ماكينات الصرف الالي؛

[1] - صندوق النقد العربي، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**،او ظبي ،الامارات العربية المتحدة،2015،ص2.

[2] - محمد طرشي واخران، **(مرجع سبق دكره)**، ص132.

- اطلقت سفاري كوم عام 2017 منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة التواصل معا الموردين (نشاة الاسمدة والبدور) والمهندسين الزراعيين وخدمات المعلومات وحتى المنافد لبيع محاصيلهم[1].

[1] - نفس المرجع ص ص 132-133.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تمت دراسة واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر من خلال ضبط المؤشرات الفرعية للشمول المالي، و تم تحليل المؤشرات المعمول بها من طرف البنك الدولي سنوات 2011 ،2014, 2017، 2021 واستخلصنا اتساع الفجوة بين الذكور والاناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية في المؤسسات المالية حيث نجد ان الذكور اكثر امتلاك للحسابات المالية مقارنة بالإناث، كذلك محدودية استخدام وسائل الدفع في تسوية المعاملات وضعف الكثافة المصرفية ونقص انتشار ماكينات الصراف الآلي، كدلك ابراز مكانة الجزائر مقارنة بالدول العربية من مؤشر لآخر حيث ان غالبية الدول العربية لا زالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي والجزائر من بين هذه الدول بالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر حيث يلعب بنك الجزائر في ذلك دورا رئيسيا في تعزيزه والاشراف على سلام النظام النقدي والمصرفي الا انه لا يزال هنالك الكثير لفعله للإرتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول الى خدمات مالية شاملة للجميع.

كما استخدمنا نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي في الجزائر وتوصلنا الى ان المصارف الجزائرية ككل تتمتع باستقرار مصرفي بعيد عن الافلاس والتعثر.

الخاتمة

الخاتمة

سعت دراستنا إلى اثبات دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك ان الكثير من البلدان تعمل على تعزيز الشمول المالي من اجل الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح بأسعار معقولة مثل المدخرات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية بطريقة مستدامة ومسؤولة خاصه بالمناطق المهمشة والاهتمام بالنساء وذوي الدخل المنخفض.

من خلال المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر كان لبنك الجزائر دور كبير في ذلك من خلال الاجراءات والسياسات التي وضعها لتعزيز الشمول المالي ولا كنها غير كافية ويتعين العمل اكثر لتحسين وتطوير الخدمات المالية.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الاولى : وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي وهو ما يؤكد الفرضية الاولى انهما يتأثران ببعضهما البعض بشكل متبادل ولذلك يدل على التفاعل بينهما؛
- الفرضية الثانية: نقبل الفرضية محل الدراسة حيث ان الشمول المالي يؤثر على الاستقرار المالي من خلال تنويع المصادر المالية والعمل على تحسين الكفاءات بين المستخدمين و تعزيز الادخار والاستثمار وتحسين ادارة المخاطر والعمل على القضاء و تخفيف المخاطر البنكية؛
- الفرضية الثالثة: نرفض الفرضية محل الدراسة لان الاستراتيجيات المخطط لها والمطبقة على الامر الواقع من قبل الجهات الرقابية والحكومية لم تصل الى المستوى المطلوب من درجه الكفاءة مقارنة بالشكل المطلوب عالميا مقارنة بالدول المتطورة من المستوى الاول.

النتائج:

فتوصلنا الى جملة من النتائج نعرضها في النقاط التالي:

- الشمول المالي يشير الى توفير الخدمات المالية لجميع الافراد والشركات بغض النظر عن مكان إقامتهم او وضعهم المالي ويتضمن أبعاد رئيسية كالتالي: استطاعة استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وكيفية استخدام العملاء للخدمات المالية بطريقة سهلة والتي تكون عن طريق مؤسسات القطاع المصرفي إضافة الى جودة الخدمات المالية
- تحقيق الاستقرار المالي يعتمد على تنفيد سياسات الشمول المالي بفعالية وذلك عن طريق تحسين عملية الوساطة المالية بين الإدخار و الاستثمار، وتعزيز دور الابتكار المالي الرقمي، بالاضافة الى ذلك يتطلب زيادة حصة القطاع المالي الرسمي لتعزيز البيئة المالية وجعلها اقل عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار المالي، يتم تحقيق ذلك من خلال تنويع محفظة الاصول والخصوم في القطاع المالي لتقليل المخاطر المحتملة وبناء على هده النقاط يمكن فهم التداخل

بين استقرار النظام المالي وعلى الجانب الاخر اذا كان هنالك عدد كبير من الافراد او الجماعات المستبدة ماليا فلن يتحقق الإستقرار المالي؛

- الكثير من الدراسات النظرية تشمل تبيان العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والتفاعل بينهما مما يشرح التاثير الإيجابي الذي تملكه سياسات الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي، ورغم تنفيد سياسات الشمول المالي لاحظنا ان تاثيرها على الاستقرار المالي ليس فورية نظرا لان تلك السياسات ما زالت حديثة في الجزائر وما زالت آثر تطبيقها على الاستقرار المالي غير واضحة بعد.

توصيات الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل اليه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- من المهم ان تتدخل الدولة لوضع استراتيجيات تعزز التكامل بين الشمول والاستقرار المالي؛
- تعزيز وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية من خلال إستخدام التكنولوجيا المالية؛
- توفير الثقة والوعي للأفراد فيما يتعلق بمختلف الجوانب المالية لتعزيز نسبة الشمول المالي؛
- يجب ان يكون هنالك إهتمام متزايد بنظم الدفع الالكترونية واستغلال التطور الكبير في الخدمات عبر الهاتف المحمول بهدف تعزيز المزايا المترتبة على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية ذلك من اجل تحقيق مرونة أكبر في عمليات الدفع بين الافراد والحكومات والانظمة والانشطة الاقتصادية وتحقيق تأثير ايجابي على تحويل النظام المالي النقدي الى نظام مصرفي اكثر تطورا و اعتمادا على التقنية الرقمية.
- يتوجب ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومات والجهات الرقابية يتطلب ذلك تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك المالي، مما يشكل إطارا متكاملا لتعزيز النظام المالي بشكل شامل؛
- يهدف الابتكار الى توفير ادوات حديثة وبتكلفة منخفضة لتوصيل الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع في الجزائر خاصة الاشخاص ذوي الدخل المحدود والنساء والشباب، يهدف هدا الابتكار الى تحقيق الشمول المالي وضمان قدرة الجميع الوصول الى الخدمات المصرفية؛
- من الضروري وجود حاجة ملحة لتعزيز الاركان الاساسية للشمول المالي وخاصة فيما يتعلق بالبنية المالية التحتية لتوسيع انتشار البنوك والمؤسسات المالية وتحسين أنظمة وسائل الدفع والتسوية؛
- يجب تنظيم ملتقيات علمية و ايام دراسية بهدف دراسة ومناقشة مفهوم الشمول المالي ومتطلباته في الجزائر بالإضافة لإستكشاف القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بهذا المجال.

آفاق الدراسة:

ولأن البحث لا يمكن له التعرض بالدراسة لجميع المحاور ذات الصلة بالموضوع فإننا نعرض ما يلي:

- تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم الاستثمار في الجزائر؛
- دراسة واقع التثقيف المالي في الجزائر كآلية لتعزيز الشمول المالي فيها.

المراجع

قائمة المراجع :

اولا : الكتب:

1. شريف حسام مختار القاضي، الائتمان المصرفي (الطريق إلى الشمول المالي) دار زيرو_ وان للنشر و التوزيع، مصر، 2021.
2. صادق راشد الشمري، الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية ودولية) دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2020.
3. أحمد مداني، نظم صناعة الاستقرار المالي في أسواق الأوراق المالية العربية الناشئة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019 .
4. حنان الطيب الشمول المالي موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، العدد1، أبوظبي الإمارات، العربية المتحدة، 2020.

ثانيا: مذكرات و أطروحات :

1. أحمد بن السيلت، أثر التغيرات الإقتصادية و النقذية على الإستقرار المالي بين النظام المالي التقليدي و النظام المالي الإسلامي، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2020/2021.
2. بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2014/2015.
3. محمد عوض العبيد علي، دور البنوك المركزية في المحافظة على الإستقرار المالي و السلامة المالية، مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2018.
4. دهيبي ريمة، الإستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة(2003_2011)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2013.
5. ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية،قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعه كربلاء،العراق،2019.

ثالثا: المجلات:

قائمة المراجع

1. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد6، عدد1، مخبر بحث الطرق الكلية في العلوم الاقتصادية و علوم إدارة الأعمال و تطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.
2. غزال مفتاح و مراد بركات، الثقافة المالة كآلة أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد3، عدد1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2020.
3. أسامة عزاوي و توفيق رفاع، تعزيز الشمول المالي كآلة في تحقيق الاستقرار المالي دراسة حالة دول العالم العربي، مجلة العلوم التجارية و التسيير، مجلة17، العدد1، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.
4. مليكة كركار،الشمول المالي، هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصادي. والتنمية البشرية، مجلد10، عدد3، جمعة علي لونيسي _ البليدة2 _ الجزائر 2019.
5. محمد طرشي و آخران، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، مجلد1، عدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.
6. نارجس معمري و حميدة أوكيل، الشمول المالي في الجزائر :واقع و تحديات، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية و الإقتصادية و المالية، مجلد1، العدد1، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الجزائر 3،الجزائر، ديسمبر 2019.
7. صورية شنبي و السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، مجلد4، عدد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
8. جازية حسيني، تعميم الخدمات المالية الرسمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد16، عدد23، جامعة الشلف_الجزائر، 2020.
9. بهناس العباس و آخران، أسس و متطلبات إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة المعارف، مجلد14، عدد2، ديسمبر 2019.
10. إفتخار محمد مناحي الرفيعي، الإستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي الغام، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجلد12، العدد1، كلية العلوم الإقتصاديةو التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022.

11. مشتاق محمود السبعاوي و آخران، الإستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الإقتصادية، مجلد2، عدد2، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة كركوك، العراق، 2012.

12. صابرين معتوق، إختبارات الضغط كأداة لتحقيق الإستقرار المالي،مجلة أبحاث و دراسات التنمية، مجلد6، العدد2، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2019.

13. أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلة لتحقيق الإستقرار المالي،مجلة بحوث الإقتصاد و المناجمنت، مجلد4، العدد1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2023.

14. صليحة فلاق و آخران، تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الإستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الإقتصادي، مجلد7، العدد4، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ديسمبر، 2019.

15. عمار صغير وعلال بن ثابت، أهمية الشمول المالي كآلة لدعم الإستقرار المالي:دراسة قياسية للفترة(2000_2018)، مجلة بحوث الإقتصاد و المناجمنت، مجلد3، عدد1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، جوان 2022.

16. أيمن بوزانة و وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية، مجلة العدد الإقتصادي، مجلد12، العدد1، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2021.

17. أمنية عثامنية و كاميليا بولقمح، الشمول المالي و تأثيره على تعزيز الإستقرار المالي، دراسة حالة الدول العربية للفترة (2010_2016)، مجلة الإقتصاد و التنمية، مجلد8، عدد1، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2020.

18. حنان شاوي و زهير بن دعاس، قياس الإستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score, مجلة المعارف، مجلد17، عدد1، جامعة الشهيد حمه، الوادي، الجزائر، جوان، 2022 .

19. أسماء دردور و سليمة خوالدي، قياس الإستقرار المالي و المصرفي لكمية من البنوك التجارية العمومية و الخاصة في الجزائر باستخدام موشر z-score للفترة (2008_2018)، مجلة الإقتصاد و الإدارة، مجلد19، عدد2، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020.

20. ميسم الصغير، الشمولية المالية و أثرها على إقتصاديات الدول المنامة_دراسة حالة الجزائر، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، عدد2، مركز جامعي تامنغست، الجزائر، 2012.

21. مراد بوعيشاوي و عماد غزازي، الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا كوفيد19، مجلة التمويل و الإستثمار و التنمية المستدامة، مجلد6، عدد1، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، جوان2021.

22. عبد الله البحري و علي صاري، مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز و إرساء الشمول المالي في الإقتصاد الوطني، مجلة التحليل و الإشراف الإقتصادي، مجلد2، عدد1، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تمنراست، الجزائر، 2021.

23. سيساني ميدون، تحديات الشمول المالي في الجزائر على ضوء واقع الدول العربية خلال الفترة (2011_2019) مجلة الإقتصاد الجديد، مجلد14، عدد1، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2023 .

24. إبراهيم زكرياء الشربيني. محددات واثار الاستقرار المالي وكيفية قياسه،مجلة التجارة والتمويل، مجلد 38، العدد 3، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، سبتمبر 2018.

25. نهلة أبو العز،اثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية،مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد10،كلية الدراسات الافريقية العليا،جامعة القاهرة،مصر،افريل 2021.

26. حدة بوتبينة،أبعاد الشمول المالي و دورها في تحقيق الميزة التنافسية:بحث إستطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، عدد خاص، الجزائر، 2019.

رابعا: الملتقيات و المؤتمرات:

1. نغم حسين نعمة و أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، كلية إقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، المنعقد يومي 28_2018/11/29/.

2. عبد الكريم بوغزالة أمحمد و الأخضر بن عمر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، الملتقى الدولي الإفتراضي البيانات الضخمة و الإقتصاد الرقمي كآلة لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النامة "الفرص التحديات و الآفاق"، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المنعقد يومي 18جوان2022.

3. بشار أحمد العراقي و زهراء أحمد النعيمي، الشمول المالي و أثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان_ أربيل في العلوم الإدارية و المالية، العراق يومي 27_28 جوان 2018.
4. خليل عبد القادر و سارة مولاي مصطفى، الإطار العام للإستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول إنعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، المنظمة يومي 24_25 أكتوبر 2018.
5. وليد عيدي عبد النبي و علي سماي، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول بعنوان تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجلالي بونعامة،خميس مليانة، الجزائر، المنعقد يومي 5_6 ديسمبر 2018.
6. وليد فرجاني و علي مكيد، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، المنعقد يومي 28سبتمبر 2019.

خامسا: التقارير:

1. جلال الدين بن رجب، دراسة حول إحتساب مؤشر مركب الشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي للدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، جوان2018.
2. أحمد شفيق الشادلي، الإطار العام للإستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014 .
3. عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي(العلاقة المستدامة بين الإستقرار المالي و الشمول المالي) صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

سادسا: النشريات:

1. صندوق النقد العربي، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية،ابوظبي الامارات العربية المتحدة،2015

سابعا: المراجع الاجنبية:

1. Masmoudi karima et sonia chetouane, the impact of financial inclusion on algerian bank's Namaa for economic and trade journal, vol6, N°2, laboratory of organizational economics and sustainable, university of jijel, algeria, december 2022.

2. Babas mounira et fali nabila, the reality of financial inclusion in the city of setif, economic research review, vol9, N01, university of 20 aout 1955 skikda, algeria, 2021.

3. abbad hayet et touati Karima,impact de l'inclusion financière sur la stabilité bancaire en Algérie: approche empirique,revue agrégats des connaissances, vol 8, n03,centre university of Tindouf ,algeria, octobre 2022.

ثامنا : المواقع الالكترونية:

1. ACTIVITÉ PAIEMENT SUR INTERNET.(2023). From GIE Monétique: https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet.10.00am.16/05/2023.

2. World Bank, https://www.gpfi.org/data, 16:43p.m, 21/05/2023.

الملاحق

ملحق 1 : تصنيف السكان البالغين الممتلكين لحساب في البنوك او المؤسسات المالية في الجزائر

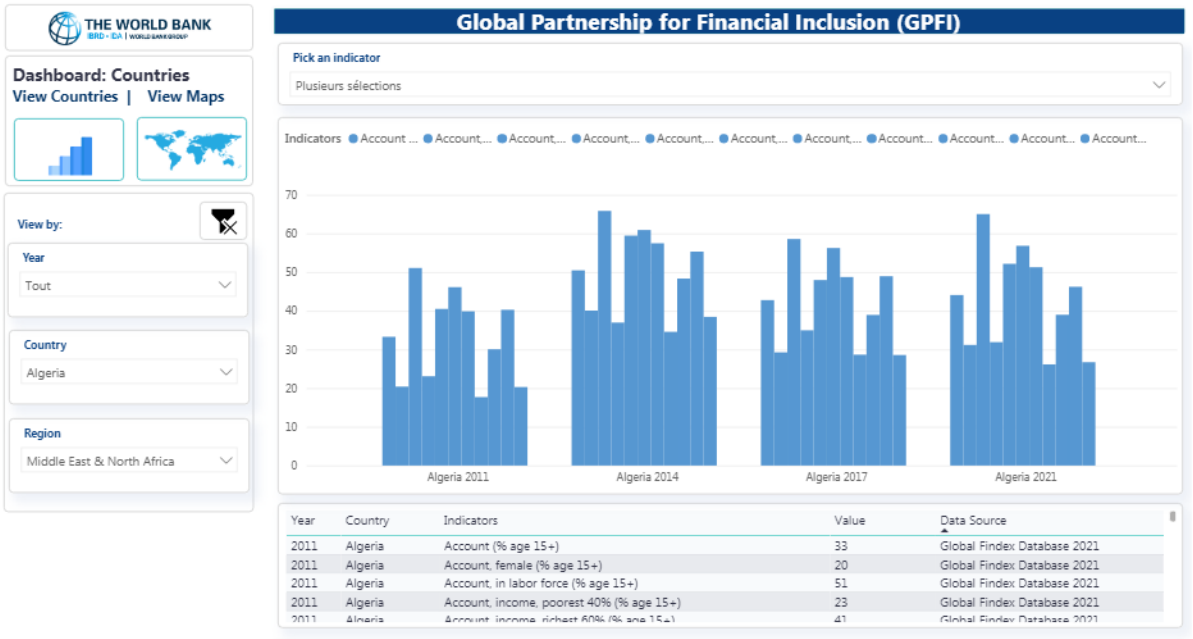

مستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي gpfi.org/data 2023

ملحق 2 : أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ

مستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي gpfi.org/data 2023

ملحق 3 : توزيع معاملات الدفع عبر الانترنت حسب القطاع خلال الفترة(2016-2023)

Année	Télécom	Transport	Assurance	Facturier	Service Administratif	Préstataire de Service	Vente de biens	Sport et Loisir	Nombre Total des TRX	Montant en DZD
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	0	7 366	15 009 842,02
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	0	107 844	267 993 423,40
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	0	176 982	332 592 583,28
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	0	202 480	503 870 361,61
2020 (*)	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	0	4 593 960	5 423 727 074,80
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	0	7 821 346	11 176 475 535,68
2022	7 490 626	195 490	23 571	302 273	153 957	705 114	24 169	152 925	9 048 125	18 151 104 423,96

Année 2023	Télécom	Transport	Assurance	Facturier	Service Administratif	Préstataire de Service	Vente de biens	Sport et Loisir	Nombre Total des TRX	Montant en DZD
Jan-23	731 505	22 575	5 064	34 219	529	58 091	2 892	129 017	983 892	1 897 808 059,28
Fév-23	574 682	21 387	1 197	44 271	463	68 025	2 659	45 877	758 561	1 737 581 931,22
Mars-23	705 370	24 275	1 262	51 309	548	82 676	3 682	51 557	920 679	2 013 047 901,86
Avril-23	735 541	24 447	5 692	42 937	652	70 823	3 942	64 988	949 022	2 245 061 507,31
Mai-23	723 603	29 877	1 366	59 043	746	87 269	3 826	90 506	996 236	2 452 535 817,93

مستخرجة من معطيات الموقع http://www.giemonetique

ملحق 4 : الادخار من المصارف في الجزائر (% من البالغين)

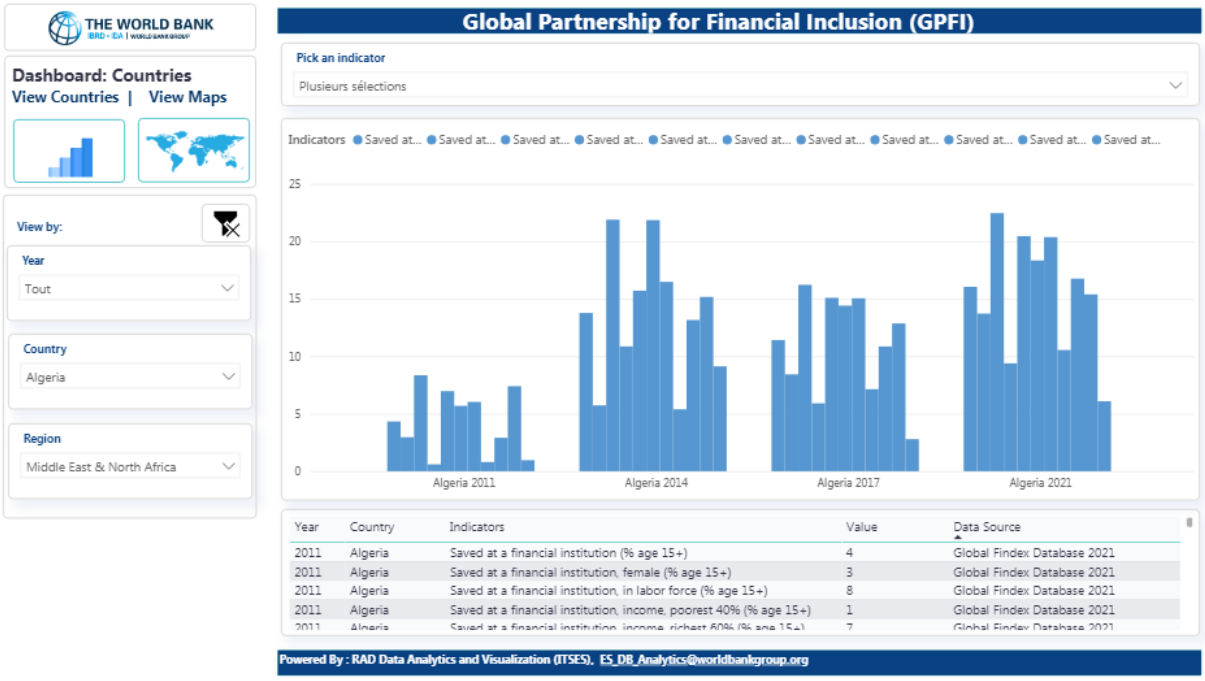

مستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 gpfi.org/data

ملحق 5 : تطور حجم القروض و نسب توزيعها

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة البنوك العمومية	85.7	86.7	86.5	87.84	87.51	87.58	86.78	86.59	87.93	88.30	85.53
حصة البنوك الخاصة	14.3	13.3	13.5	12.16	12.49	12.42	13.22	13.41	12.07	11.70	14.47
نسبة القروض الموجهة للقطاع العام	46.8	47.6	47.2	52.0	50.7	50.7	50.0	49.6	/	/	/
نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص	53.2	52.4	52.8	48.0	49.3	50.0	51.4	50.4	/	/	/
حجم القروض الممنوحة (مليار دينار)	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9	9947.0	10855.6	11180.2	9836.6

مستخرجة من بنك الجزائر bank-of-algeria.dz

ملحق 6 : الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الشبابيك	1441	1478	1499	1526	1557	1577	1604	1619	1637	1647	1700
عدد السكان لكل شباك	25500	25400	25000	25630	25660	26189	26309	26560	26817	26420	26438

مستخرجة من بنك الجزائر bank-of-algeria.dz

ملحق 7 : عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني 2011-2021

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بنوك عمومية	1086	1091	1094	1113	1123	1134	1145	1149	1168	1184	1202
بنوك خاصة	274	301	315	325	346	355	364	372	377	394	401
مؤسسات مالية	81	86	85	87	88	88	95	95	91	96	97
مجموع	1441	1478	1494	1525	1557	1577	1604	1616	1636	1647	1700

مستخرجة من بنك الجزائر bank-of-algeria.dz

ملحق 8 : الشمول المالي في الدول العربية – ملكية حسابات % من البالغين سن 15 عام

الدول	2011	2014	2017	2021
الامارات العربية المتحدة	%60	%84	%88	%86
البحرين	%56	%82	%83	غ.م
الكويت	%87	%73	%80	غ.م
السعودية	%46	%69	%72	%74
لبنان	%37	%47	%45	%21
الجزائر	%33	%50	%43	%44
الاردن	%25	%25	%42	%47
تونس	غ.م	%27	%37	%37
موريتانيا	%17	%23	%21	غ.م
مصر	%11	%14	%33	% 27
فلسطين	%19	%24	%25	%34
العراق	%11	%11	%23	%19

مستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 gpfi.org/data

ملحق 9 : الشمول المالي في الدول العربية % من البالغين فوق سن 15 عام (ذكور و اناث)

	ذكور				اناث			
الدول	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
الامارات العربية المتحدة	%69	%90	%93	%85	%47	%68	%76	%87
البحرين	%79	%90	%86	غ.م	%49	%67	%75	غ.م
الكويت	%93	%79	%83	غ.م	%80	%64	%73	غ.م
السعودية	%73	%75	%81	%82	%15	%61	%58	%63
لبنان	%49	%62	%57	%25	%26	%33	%33	%17
الجزائر	%46	%61	%56	%57	%20	%40	%29	%31
الأردن	%34	%33	%56	%59	%17	%16	%27	%34
تونس	غ.م	%34	%46	%45	غ.م	%21	%28	%29
مصر	غ.%	غ.م	%46	%31	%7	%9	%27	%24
فلسطين	%29	%27	%39	%41	غ.م	غ.م	%16	%26
العراق	%13	%15	%34	%22	%8	%7	%20	%15
موريتانيا	%23	%25	%26	غ.م	%12	%21	%15	غ.م

مستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي 2023 gpfi.org/data

ملحق 10 : قيمة Z-Score المصارف الجزائرية للفترة (2009-2021)

الجدول V.10: مؤشرات مردودية المصارف					
	2017	2018	2019	*2020	**2021
المصارف العمومية					
العائد على رأس المال(ROE)[33]	%20,00	%22,72	%12,31	%7,34	%10,40
العائد على رأس المال (قبل المؤونات)	%29,21	%30,55%	%5,77%	%19,61%	%13,58%
نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج	%144,92	%163,94	%130,09	%128,19	%155,09
العائد على الأصول (ROA)[34]	%1,97	%2,27	%1,26	%1,23	%1,77
الهامش المصرفي[35]	%3,87	%3,96	%3,39	%3,33	%2,79
المصارف الخاصة					
العائد على رأس المال (ROE)	%14,69	%21,21	%22,51	%13,59	%15,36
العائد على رأس المال (قبل المؤونات)	%18,94	%25,36	%30,49	%18,35	%16,17
نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج	%149,04	%146,61	%156,49	%146,43	%164,98
العائد على الأصول (ROA)	%2,59	%3,38	%3,16	%2,73	%3,02
الهامش المصرفي	%5,98	%6,57	%6,85	%6,16	%5,58
القطاع المصرفي					
العائد على رأس المال (ROE)	%18,85	%22,41	%14,08	%8,31	%11,18
العائد على رأس المال (قبل المؤونات)	%26,99	%29,49	%25,67	%15,43	%12,43
نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج	%145,54	%164,06	%134,61	%131,34	%156,94
العائد على الأصول (ROA)	%2,05	%2,42	%1,51	%1,43	%1,95
الهامش المصرفي	%4,15	%4,32	%3,85	%3,70	%3,18

مستخرجة من بنك الجزائر bank-of-algeria.dz